غرفة التجارة والصناعة والزراعة
Chamber of Commerce Industry and Agriculture
في بيروت وجبل لبنان of Beirut and Mount-Lebanon

الاصلاح و انعاش الاقتصاد في لبنان
(الحلقة الفاضلـــــــــــــــــة)

FRANÇAIS ENGLISH

روجيه أ. خيـاط

بيروت في 1 ايار 2024

لقد عهد مركز الأبحاث الاقتصادية التابع لغرفة بيروت وجبل لبنان أن يكون لديه باستمرار برنامج محدث لإنعاش الاقتصاد منذ أولى مظاهر الأزمة بعد اجتماع "سيدر" في 6 نيسان 2018 في باريس. ولم تقم الإصدارات المتعاقبة بتكييف البرنامج مع تطور الأزمة فحسب، بل قامت أيضًا بتحسين التدابير وتحديد ما هو اساسي وما هو مفيد. الأساسي هو إعادة تنشيط الدائرة الاقتصادية؛ وإلا فإنه من المستحيل ايجاد مخرج من الأزمة. إن جميع الإصلاحات والمساعدات التي يمكن أن نأملها ليست سوى مواد مساعدة لن يكون لها تأثير إلا إذا استعادت الدائرة الاقتصادية عملها الصحيح. وهذا هو ما يهدف إليه هذا البرنامج على أمل أن تستفيد منه الحكومة في يوم من الأيام.

وإذا لم تحرز البلاد تقدما في الإصلاحات، فليس ذلك بسبب عدم الإرادة بل لان الإصلاحات مستحيلة قبل تصويب الحركة الاقتصادية. إن الرهان على أن الإصلاحات يمكن أن تحفز التعافي هو رهان خاسر سلفا في الوضع الاقتصادي الحالي . لا شك ان السلطات تدرك ذلك ؛ وعندما يبحث الخبراء في التفاصيل يبدو لهم الامر واضحا.

وهذا البرنامج هو في الواقع برنامج إنعاش يهدف بالأساس إلى "إعادة تنشيط الدائرة الاقتصادية". تستند الاستراتيجية المعتمدة (انظر ركائز الإصلاح في الصفحة 11 وما بعد) إلى تحليل موضوعي للأزمة ورؤية ملموسة للتفاعل الذي تطلقه. وتبين دراسة التنفيذ أنه في غضون ستة أشهر يمكن عكس مسار الأزمة وتصبح الإصلاحات ممكنة.

يقترح الملحق 2 سلسلة من الإجراءات ، يمكن تطبيقها على الفور ، من شأنها أن تعكس الاتجاه وتضع البلد على مسار التقدم السريع.

Contents

السبب الرئيسي للازمة 2
الحلقة الفاضلـــة..... 4
التحديـــات الرئيسيـة..... 5
تراجع الانتاجية 5
تراجع الطلب الكلي 5
العجز الكبير في التجارة الخارجية 7
تفاعم عدم مساواة المداخيل..... 7
ارتفاع الدين العام..... 8
الفســـاد 9
اسس الاصلاح..... 11
استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛..... 12
دعم الطلب الكلي؛ 14
خفض عجز التجارة الخارجية؛ 15
تصويب بالسياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛ 17
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛ 18
ضمان استقلال العدالة؛..... 20
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية..... 21
تفاعل الاجراءات..... 22
أ - خفض العجز التجاري..... 23
ب- تراجع البطالـــة..... 24
ت- زيادة الاستثمارات 24
ث- الاستثمارات الأجنبية المباشرة 25
ج- الشراكة بين القطاعين العام والخاص..... 25
ح- خلق فرص العمل، وتوسيع نطاق القوة العاملة..... 26
خ- الحد من فروقات المداخيل 27
ذ- استقرار/ استهلاك الدين العام 29
ر- التوازن المالي 31
ز- تعزيز الديمقراطية والقيم المدنية 31
س– الطريق الى التنمية الشاملة 32
ملحق رقم 1: استقرار الليرة اللبنانية..... 33
ملحق رقم 2: خطة عمل "الحلقة الفاضلة"..... 35

كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في 17 تشرين الأول عام 2019 عن الحالة المزرية التي وصلت اليها البلاد. اختفت الطبقة الوسطى ولم يعد معظم المواطنين قادرين على توفير التعليم اللائق لأولادهم، ولا يحصلون على الرعاية الصحية إلا بصعوبة، كما امتدّ الجوع الى قطاعات واسعة من سكان الضواحي. وفي الوقت نفسه، يجعل صدى الفساد الحالة لا تطاق بالنسبة للمواطن الذي يعاني.

وقد أدى الوباء الذي انتشر في آذار عام 2020 والانفجار الذي وقع في المرفأ يوم 4 آب، ودمر نصف العاصمة، إلى إغراق السكان في حالة اليأس. غير أنه باتت الازمة الاقتصادية اصعب من كل ذلك على المواطنين من جراء التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي، وانهيار الشركات، وارتفاع البطالة الى ارقام غير مسبوقة، والفقر الذي ينتشر بلا هوادة.

فقد الشعب كل أمل. منذ أشهر بات منصب رئيس الجمهورية شاغرا ؛ وتدير البلاد حكومة تصريف اعمال ؛ يواجه حاكم مصرف لبنان ملاحقات قضائية دون ان يستقيل ؛ ويشغل معظم المناصب القيادية في البلاد مناوبون او مكلفون بالوكالة ؛ وتكتفي الادارات العامة بدوام جزئي محدود عندما لا تكون بحالة اضراب ؛ العدالة في ازمة عميقة .

وفي هذه المرحلة، اصبح مفهوما أنه ليس للسياسيين مصلحة في فتح صندوق الخفايا الذي يدينهم على الرغم من العذاب التي يتحمله المواطن. وقد تجاوزت نسبة البطالة 29 في المائة من القوى العاملة والعمالة الجزئية 20 في المائة منها ؛ وكاد يعيش أكثر من 80 في المائة من سكان البلاد تحت خط الفقر. ما زال يبعد ظل الحرب الأهلية 75–90 الانفجار. ولكن من يستطيع القول لمتى؟

تولت خمس دول الحث على انتخاب رئيس للجمهورية ومساعدة لبنان في إجراء إصلاحات وإنعاش الاقتصاد: فرنسا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وقطر. لسوء الحظ ، لم يجدوا ما يكفي من المستجيبين في لبنان للمضي قدمًا. دولة تسكنها فئات متباعدة كل البعد عن بعضها، كل منها يرى مصلحته فقط ، ولا تملك الدولة القبضة اللازمة لحماية المصلحة المشتركة.

السبب الرئيسي للازمة

باتت الأزمة اللبنانية غير عادية. وقعت بعد عدة سنوات من الضائقة المالية والركود الاقتصادي. لقد انقضت على بلد عديم المناعة. وقد تسبب اقتصاد الريع، الذي موّل الدولة ومنح المصارف والمودعين

فوائد خيالية، بابعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التسليف في وقت مبكر. واستمرت تلك السياسة لأكثر من 20 عامًا بفضل تدفق الودائع الاجنبية ولكنها تسببت، منذ عام 2016، بانخفاض احتياطيات مصرف لبنان والقطاع المصرفي، وفي عام 2019، ادت إلى الانهيار المالي.

أشارت تقارير البنك الدولي، ووكالات التصنيف آنذاك، الى العجز الحاصل في مالية الدولة والهاوية التي سببها؛ ولكن وان كان يتجاوز هذا العجز 120 مليار دولار اميركي، او اكثر، ليس هو السبب الرئيسي للانهيار. لقد دمّرت الفوائد الحقيقية المرتفعة جدا، التي تم تطبيقها منذ منتصف التسعينات، العديد من الشركات والاقتصاد المنتج معا، من اجل اجتذاب الاموال. ولن يكون اجتذاب الاموال مفيدا إلا بقدر ما يوجه نحو الاستثمار المنتج. بلغت الودائع في لبنان ارقام باهظة (اربع أضعاف الناتج المحلي الإجمالي) ولكن اتى ريعها من الدولة واضيف الى عجز الخزينة. وكان الانهيار نتيجة الخسائر المتراكمة.

تعاقب الفوائد الحقيقية المفرطة شركات الإنتاج، وسرعان ما تقضي عليها المنافسة الاجنبية. ويمكن ملاحظة النتيجة في نقص الاستثمار وارتفاع البطالة. عندما تتعاظم الاكلاف المالية تنحسر جدوى مؤسسات الانتاج ويصبح استمرارها صعبا. الظاهرة كلاسيكية – عندما تستمر الفائدة الحقيقية بنسبة أعلى من معدلها الطبيعي لمدة طويلة ، يؤدي ذلك الى انكماش الاقتصاد ونتائجه المعروفة[1].

تركز اليوم الحكومة والأحزاب على المساعدات الخارجية. وهذه تتوقف اولا على الإصلاحات التي لم تبدأ بشكل جدي بعد ؛ ومن ثم لا شيئ يضمن أنها تحمل الحل لمشاكلنا. مائة مليار من الديون لم تمنعنا من الغرق. من السهل أن نعزو كل المحن إلى الفساد؛ لكن الضرر الاساسي سببه الانكماش.

ولا يكفي الحصول على مبلغ كبير من المال لإعادة الازدهار؛ يجب أن يندمج مع الدورة الاقتصادية؛ وهذا ليس تلقائي وليس بالسهل. حظيت بلدان كثيرة بدعم البنك الدولي وقروض ميسرة لم ترد أ عنها الانهيار.

[1] النظرية ل John Gustav Wicksell ويشارك بها Myrdal تحت عنوان "الفائدة الحقيقية الطبيعية" ويعيد مسؤولية تدهور الاقتصاد الى الممارسات المالية الاحتكارية.

الحلقة الفاضلـة

كيف يمكن ترميم الدورة الاقتصادية الفاعلة ؟ على عكس الطريقة التي أدت إلى الأزمة؛ اذ ينبغي إنشاء "حلقة فاضلة" تؤدي الى دفع العوامل المختلفة نحو توازن متزايد: الإنتاج (العرض)، الاستهلاك (الطلب)، الاستثمار (المدخرات)، العمالة، التمويل، العملات الأجنبية، والخدمات العامة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يمكن لبرامج الحكومة المعهودة (دعم صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد، CEDRE، خطة ماكينزي، الموارد الهيدروكربونية) أن تخلق حلقة فاضلة لاستعادة الدورة الاقتصادية الفاعلة ؟ وإلا ما الذي يمكن عمله لاستعادة هذه الدورة ؟

حاول منذ عام 2000 المصرف المركزي الحد من الأثر الضار لارتفاع الفوائد عن طريق توفير قروض ميسرة لقطاعات محددة من الإنتاج والإسكان. وقد منح قطاع الإنتاج 1.6 مليار دولار، وأمن الارتقاء الى المسكن الى 000 100 شاب. لقد افاد هذا التمويل بعض المؤسسات وبعض العائلات دون أن يحدث أثر في الاقتصاد الكلي، وبالعكس تسبب بعرقلة مسيرة اقتصاد السوق.

يحتاج الإصلاح الى ضبط التكاليف ومدة التنفيذ. وإذا لم يتم الوفاء بها، فمن المرجح أن يكون تدهور الحالة أسرع من الاصلاح، وأن تذهب الجهود ادراج الرياح، بينما تواصل البلاد هبوطها إلى الجحيم.

ويجب أن يحدد برنامج الإصلاح عددا ممكنا من المبادرات التي لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للبلاد، وأن يعالج الحالة المتدهورة في الوقت الحاضر، وأن يمهد الطريق لتنمية شاملة على المدى الطويل. وهكذا فإن التطور من الإصلاح إلى التنمية يمهد لتقدم البلاد نحو العالم الأول.

تعود بدايات الأزمة إلى منتصف التسعينات منذ استئناف الهجرة، ويشير إليها شح فرص العمل في لبنان، على الرغم من إعادة الإعمار في حينه. ولم يتغير شيئا حتى عام 2005 تحت هيمنة النظام السوري. وعام 2006 اعاد الاعتداء الاسرائيلي البنية التحتية سنوات الى الوراء.

ويشكل اعتماد الفائدة الطبيعية ركيزة الاستثمار والتشغيل الشامل. ولا يمكن تحقيق انتعاش اقتصادي قبل تحرير الفائدة. كما أن التدابير الادارية والممارسات الاحتكارية قد شوهت السوق، فإن الخطوة الأولى هي حماية المنافسة في الاسواق المالية؛ فضلا عن اعتماد تضخم معتدل (حوالي 3%) لضمان دينامية قطاعات الانتاج.

التحديـات الرئيسية

الوضع الذي أدى إلى أزمة 17 تشرين الاول 2019 كان يحمل اسباب الانفجار الشعبي:

- تراجع الانتاجية؛
- تراجع الطلب الكلي؛
- العجز الكبير في التجارة الخارجية؛
- تفاقم عدم مساواة المداخيل؛
- ارتفاع الدين العام؛
- بلوغ الفساد مستويات غير مسبوقة؛

تراجع الانتاجية

يعود تدهور الإنتاجية في السنوات الأخيرة بالطليعة إلى الضعف السريع للطلب الكلي، وباتب الآثار المباشرة المترتبة عن ذلك هي تراكم المخزون و/أو ارتفاع تكلفة الانتاج من جراء نقص العمالة في خطوط الانتاج، والتحول السريع الذي لم يعطي الوقت للتكيف مع معطيات السوق. وقد أدى الانخفاض المستمر في الطلب إلى جعل نسب التكاليف متزايدة في الشركات مما أدى إلى توقف العديد منها.
وتفاقم انخفاض الإنتاجية مع حظر السياحة في عام 2011 وانتشر إلى جميع القطاعات. وقد سمحت الشركات التي أغلقت أبوابها منذ ذلك الحين للآخرين بالمقاومة لبعض الوقت، ولكن استمر التراجع حاصدا معه مزيد من المؤسسات. تشكل الإنتاجية العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي بسبب تأثيرها المباشر على التجارة الخارجية والعمالة في البلاد.

بيان رقم 1	الناتج المحلي الاجمالي					
	2014	2015	2016	2017	2018*	2019*
النمو	1.90%	0.40%	1.60%	0.60%	0.60%	1.30%
دولار اميركي جاري	48.30	49.97	51.24	53.39	53.71	54.51
دولار اميركي بالعملة الثابتة	47.38	51.84	51.66	51.00	50.45	50.91
عامل التحويل	1.90%	-3.75%	-0.82%	4.48%	6.07%	6.60%

العام 2020 وما يليه ليس له أهمية ولا يمكن أخذه بعين الاعتبار.

تراجع الطلب الكلي

ويبلغ مؤشر استهلاك التجزئة الذي اعدته جمعية تجار بيروت بالتعاون مع فرنسا بنك نسبة 54.25% في نهاية عام 2018 على اساس القاعدة 100 في نهاية عام 2011. ويطابق هذا الرقم مع مؤشر

جمعية الامتيازات اللبنانية والذي اعدته مع غرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان خلال نفس الفترة. ويظهر هذان المؤشران بوضوح أن الأزمة قد نشأت بالفعل منذ عدة سنوات، ولم يحدثها عام 2019، وأن الوضع الناتج عنها لا يمكن إلا أن يؤدي إلى العواقب الكارثية التي شهدتها البلاد فيما بعد.

وأدى المستوى الذي وصلت إليه أسعار الفائدة (بلغت الفائدة المرجعية في بيروت في يونيو 2019 9.72٪ على الدولار و13.38٪ على الليرة اللبنانية) إلى تفاقم الوضع. ومن الواضح أن هذا المعدل كان من الطبيعي أن يوقف أي استثمار ويزيد من خفض الطلب. إن خفض أسعار الفائدة لاحقا هو منفصل تماماً عن السوق وغير شرعي على أي حال لأنه طبق على ودائع مجمدة بالقوة.

	بيان 2	فائدة مرجع سوق بيروت					
		تموز 2014	تموز 2014	تموز 2016	تموز 20127	تموز 2018	تموز 2019
	فائدة الليرة اللبنانية	8.61%	8.70%	8.70%	8.66%	10.70%	13.49%
	فائدة على الدولار الاميركي	5.99%	6.11%	6.34%	6.79%	7.50%	9.81%

تأثير الفائدة على الطلب الكللي[2]

- $r<r_n \rightarrow D_+ \rightarrow PX_+ \rightarrow$ تضخم
- $r>r_n \rightarrow D_- \rightarrow PX_+ \rightarrow$ انكماش

r الفاددة الحقيقية
r_n الفائدة الطبيعية
$D_{+/-}$ الطلب الكلي
$PX_{+/-}$ مستوى الاسعار العام

من الطبيعي أن يؤدي الاتجاه التصاعدي في البطالة في وقت مبكر من عام 2018 إلى تخويف المستهلكين ويدفعهم إلى تأجيل المشتريات غير الضرورية خوفاً من فقدان دخلهم (فخ السيولة). وقد تفاقم انهيار الطلب عام 2020 من جراء ارتفاع الدولار.

[2] ظ J. G. Wicksell

العجز الكبير في التجارة الخارجية

وفي عام 2018، بلغت الواردات 19.98 مليار دولار اميركي بينما بلغت الصادرات 2.95 مليار دولار، مع عجز قدره 17.03 مليار دولار، تم تحويله الى الحساب الجاري، الذي يسجل حركة الخدمات والايرادات الخارجية. لم يتمكن الحساب الجاري من سد الا حوالي 5 مليارات من هذا العجز إلى نحو 12 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض كبير في فرص العمل في البلاد.

بيان رقم 3	التجارة الخارجية			
مليار دولار اميركي	2015	2016	2017	2018
ميزان المدفوعات	-3.35	1.24	-0.16	-4.82
الحساب الجاري	-8.12	-9.86	-12.4	-12.3
الميزان التجاري	-15.12	-15.73	-16.74	-17.03
الاستيراد	18.07	18.71	19.58	19.98
التصدير	2.95	2.98	2.84	2.95

ومنذ بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، اقتنع لبنان بفوائد الانفتاح الاقتصادي، وألغى التعريفات الجمركية، مع استثناءات قليلة، معتقداً أنه قادر على الاعتماد على صناعته وزراعته لتحقيق التوازن في الحساب الجاري دون الحاجة إلى الحماية؛ وإذ لم يحدث ذلك لجأ زعماء تلك الحقبة، بدلاً من الاعتراف بخطئهم، الى إعلان لبنان "بلد استيراد" كما لو كان ذلك نموذجاً لا يمكن دحضه. ونحن مدينون لهم بهذه النتيجة الكارثية.

تجاهل "المؤتمر العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)"، ومن بعده منظمة التجارة العالمية، الشرط الرئيسي للاستفادة من الانفتاح الاقتصادي، أي التوازن، عبر فتح الحدود لتعزيز المنافسة وتحسين عوامل الانتاج. ومن الملفت أنه لا يمكن للاقتصاد أن يستفيد من الانفتاح إلا بعد ان يحقق توازن كاف لتنميته. فعجز التجارة الخارجية يولد البطالة؛ كما ان الفائض يولد التضخم.

تفاقم عدم المساواة في المداخيل

هناك جانبان يهيمنان على المجتمع اليوم: اختفاء الطبقة الوسطى التي صنعت ثروة لبنان، وارتفاع نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر أي 30٪ من السكان، قبل أزمة تشرين الأول 2019 وأكثر من 80٪ اليوم، حيث يقل الدخل الفردي عن 7 دولارات للفرد و16 دولارا للعائلةً في اليوم.

على المستوى الإنساني هذا غير مقبول. وقد كان متوسط الدخل الفردي في لبنان 19 الف دولار اميركي سنويا من حيث القوة الشرائية المقارنة[3]. ومن الناحية الاقتصادية، ان هذا الأمر سيء ايضا لأنه كلما تركزت المداخيل قل الإنفاق الإجمالي في البلد. ينفق الاجير كامل دخله، في حين أن المستفيدين من الدخل المرتفع، ولا سيما في قمة الجدول، ينفقون جزءاً صغيراً فقط، وفي كثير من الأحيان خارج البلد. علما ان السياسة الضريبية، مع هيمنة ضريبة القيمة المضافة، لا تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة طالما أنها هي نفسها قد فاقمتها.

ارتفاع الدين العام

ومع 91.6 مليار دولار في عام 2019، بلغ الدين العام 161٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبلغت خدمة الدين 31.6٪ من الموازنة العامة، أو 9.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وطالما كانت الميزانية في عجز، لا يمكن الا ان يرتفع الدين العام سنة بعد سنة؛ وفي غياب النمو، تتدهور نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ويزداد ثقله على موازنة الدولة. وقد وصم تصنيف CCC من وكالة فيتش وموديز هذا الواقع.

والأخطر من ذلك لقد ولّد حجم الدين العام أسعار فائدة قياسية أدت إلى تفاقم الأثر الافتراسي على شركات الإنتاج وزادت خطر انهيار الاقتصاد الوطني؛ خاصة وأن معظم الدين اصبح بالعملة الأجنبية ويمّت الى البنك المركزي اللبناني والمصارف اللبنانية.

بيان رقم 4	الميزانية العامة					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عجز الموازنة	-3.07	-3.95	-4.94	-3.75	-6.24	-5.84
الواردات	10.88	9.58	9.92	11.62	11.54	11.06
النفقات	13.95	13.53	14.86	15.37	17.79	16.9
الدين العام	66.57	70.31	74.86	79.5	85.1	91.6
خدمة الدين	4.19	4.46	4.76	4.99	5.41	5.35
فائض/عجز اولي	1.31	0.72	0.72	1.42	-0.64	-0.29

[3] Purchase Power Parity

الفســـاد

لا يؤثر الفساد مباشرة، من حيث المبدأ، على العوامل الاقتصادية بحد ذاتها: تنتقل القوة الشرائية بلا مبرر من فرد إلى آخر، ولكنها تظل متاحة في السوق. ومع ذلك، فإن الآثار على الإدارة العامة كارثية. المؤسسات التي تلجأ الى هذه الممارسات هي أبعد ما تكون عن الأفضل ، والتكاليف الناجمة عنها أبعد ما تكون عن الأكثر اقتصادا. الف ساد هو سبب "رداءة الإدارة".

ومع ذلك، لا يمكن وقف الفساد في التشريع أو المراقبة البيروقراطية، بل عبر جهاز قضائي مستقل وفعال. هذه هي الحالة في معظم الدول المتقدمة. وتتمتع أقل البلدان فسادا بقضاء مستقل عن السلطات السياسية وقادر على الحكم بصفاء. ولا يوجد نقص في الأمثلة من جميع أنحاء العالم.

ملخص الحلقـة المفرغــة

– **فوائد حقيقية مرتفعة** : ناتجة عن انخفاض احتياطي مصرف لبنان، وارتفاع المخاطر الائتمانية، وسياسة نقدية انكماشية، وتعطيل السياسة المحلية والاوضاع الامنية؛

– **تدهور مطرد للطلب الكلي:** ناتج عن البطالة، وفخ السيولة، وانخفاض مستمر لارباح الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

– **توقف المزيد والمزيد من الشركات** : أثر ابعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التسليف، وانكماش السوق، وانعدام الجدوى، ونقص السيولة، والتوقعات السلبية.

– **ارتفاع البطالة** : اثر توقف المؤسسات، ومضاربة اليد العاملة الاجنبية، وتضخم حجم القطاع العام والحاجة الماسة الى ترشيده؛

– **ضغوط تضخمية** : ناتجة عن تمويل العجز المزدوج في ظل نقص الإنتاج.

وتتغذى هذه التحديات من بعضها البعض لتشكل ديناميكية تحبط أي رغبة في التوصل إلى حل أو أي "ممارسة جيدة" من المفترض أن تصحح وضعاً ما أو أن تغمض فجوة. كذلك:

يعتبر تراجع الإنتاجية وتراجع الطلب أمراً حتمياً، ومع ذلك فإن جمعية تجار بيروت وجمعية الامتيازات اللبنانية تتابعانهما عن كثب. وهذه هي الإحصاءات الوحيدة التي يتابعها القطاع الخاص باستمرار.

ويختلف الاقتصاديون حول السياسة الضريبية؛ اذ يعتقد البعض أنه في أوقات الأزمات من المجاذفة زيادة الضرائب لأن من شأنها أن تزيد من الانكماش؛ ويدعو البعض الآخر إلى زيادة الضرائب لتصحيح عجز الموازنة، وخاصة ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪، لا سيما على الكماليات.

لم تنجح جمعية الصناعيين بالحصول على حماية للانتاج الوطني رغم مطالبتها المتكررة. ومع ذلك، فإن هذا هو الحل الوحيد للحد من ارتفاع الدولار وتشجيع تصدير المنتجات اللبنانية بفضل انتشارها في الاسواق المحلية واكتساب الشهرة والاستفادة من اقتصاد الحجم.

وأخيراً، فإن مكافحة الفساد ستكون مجرد تمني ما دام القضاء مسيّس والقضاة يدينون بمناصبهم إلى القادة السياسيين وبدورهم هؤلاء إلى كبار ناخبيهم، ملوك الفساد. وللأسف، شهدنا مرات عديدة تهميش قضاة يتمتعون بتقدير زملائهم وإعجاب الوطن. ولن تكون هناك عدالة ما دام القضاة يعتمدون على الاحزاب لتأمين وظائفهم وترقيتهم، وأولئك الذين يرفضون اتخاذ الاحكام الجائرة او منح الامتيازات غير المستحقة يعاقبون بعجلة.

اسس الاصلاح

عندما تكون الأزمة شاملة، لا جدوى من سد الثغرات، يجب تطوير "حلقة فاضلة"، تمثل نظاما متكاملا فعالا، يرتكز على عوامل مترابطة عضويا:

1- استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
2- دعم الطلب الكلي؛
3- خفض عجز التجارة الخارجية؛
4- تصويب السياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
5- انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
6- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي.
7- ضمان استقلال العدالة؛

ان الاجراءات السبعة المذكورة اعلاه تشكل اطارا تفاعليا فعالا من شأنه ان يغير الواقع ويبعث القدرة على احياء الاقتصاد فورا بحكم التوقعات الايجابية – عندما اعدت الدراسة لاول مرة في حزيران عام 2018 كان الاعتماد فقط على 4 اجراءات وكان من الممكن تأجيل سائر الاصلاحات الى ما بعد انعاش الاقتصاد. اما اليوم لم يعد ذلك ممكنا وفقدات اي حلقة من المشروع تجعل الانهيار يسبقه. وفي المرحلة السابقة اكتفينا بستة اجراءات وتركنا شبكة الامان الاجتماعي الى ما بعد انتعاش الاقتصاد؛ اما اليوم لم يعد ذلك ممكنا اذ تقهقر الطلب الكلي من جراء طول الازمة، وانتشر فخ السيولة بحكم تدهور العملة وانعدام المداخيل، ولم يعد بالامكان البحث باي انتعاش قبل احياء الطلب بالسبل المتاحة واهمها شبكة الامان الاجتماعي من حيث تضخ سيولة بالمجتمع وتوحي الثقة في المستقبل.

علما ان ذلك لا يشكل خطرا بالنسبة لزيادة التضخم اذا ما اتخذت الاجراءات الكفيلة بتوازن حركة الدولار عبر الحد من عجز التجارة الخارجية؛ فضلا عن مراقبة الكتلة النقدية عبر عنصري التأثير، كمية العملة وسرعة التداول، الامر الذي يدرأ ايضا الخطر – مع العلم ان عملية انعاش الاقتصاد تحتاج بحد ذاتها الى نسبة معينة من التضخم.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب السياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

لقد نبّه مؤتمر CEDRE أن الإنماء يجب أن تساهم به الشركات الخاصة بمنطق اقتصاد السوق. ويفترض العمل على احداث المناخ الملائم للإنتاجية من اجل تحسين الوضع العام لمؤسسات الانتاج واقتصاد البلد. ومن الواضح أن جميع الجهود المعزولة التي بذلت على مدى 20 عاما لدعم و/أو رفع مستوى قطاعات معينة لم تكن كافية لتعزيز الاقتصاد. وبالطبع، قد تحققت بعض النجاحات على المستوى الفردي، ولكن لم تحدث أي آثار إيجابية على الصعيد الوطني. وقبل اندلاع الأزمة، كان الاقتصاد يعاني بالفعل من بطالة بلغت 20٪، وعجز تجاري بنسبة 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ودين عام يزيد على 90 مليار دولار اميركي، مع جميع المؤشرات باللون الأحمر. وهذا لم يبشر بالخير بالنسبة لما حصل فيما بعد.

يمكن الاعتماد على المؤسسة المنتجة لتحسين وضعها إذا أعطيت لها الفرصة. وتؤدي هذه الفرصة دوما الى تحسين "الإنتاجية" وتمكنها من حيث المبدأ من مواجهة المنافسة الدولية بشكل أفضل. وتطالب المؤسسات الصناعية والزراعية بحماية معتدلة. وقد أصبح هذا لا غنى عنه، ومع ذلك فإنه لا يحل كل شيء، لسببين :

- الأول هو أن الحماية قد تكون مخيبة للامل؛ اذ يتمكن المنتجون من زيادة حصتهم في السوق المحلية، ولكن لن يتمكنوا من الحصول على كمية كبيرة من حصة الواردات. تفيد "النظرية الجديدة للتجارة الدولية"، التي منح بول كروغمان من أجلها جائزة نوبل في عام 1979، أن نظرية المزايا التنافسية في الأسواق المتقدمة، كما نعرفها، يتصدى لها احتكار الشركات العملاقة المهيمنة على الاسواق؛ فضلا عن السلوك الاستهلاكي الحديث الذي يفضل التنوع على كلفة السلع. تتركز القدرة الشرائية بما فيه الكفاية في لبنان، وتؤدي الى تفضيل إلى حد بعيد "االعلامات الفارقة الاجنبية الشهيرة" على "الكلفة الاقتصادية" للسلع الوطنية، الامر الذي يقوض الى حد بعيد الحماية.

- والثاني هو أنه من الضروري إنتاج للأسواق الخارجية، حيث يكاد ان يكون من المستحيل بيع كافة الإنتاج في السوق المحلية، نظرا لحجم السوق اللبنانية. يحد الطلب على البضائع الوطنية ميل المستهلك الى اختيار "العلامات الفارقة الاجنبية" وغالبا ما لا يستطيع استهلاك كميات الانتاج التي تفرضها الحاجة الى "وفورات الحجم".

تهدف السياسة الصناعية الى منح المنتجين المحليين القدرة على الاقتراب من "عتبة الإنتاجية الفضلى" لمؤسساتهم، وبالتالي تحسين أسواقهم محلياً وفي الخارج، ويمكن عندئذ الاستغناء عن الحماية وتصبح الأسواق الخارجية أكثر ترحيباً بالمنتجات اللبنانية.

الاندماج / الاحتياز

توفر عمليات الاندماج/الاحتياز أسرع طريقة لتحسين الإنتاجية، مع تعزيز وضمان استدامة رأس المال غير المادي للشركات. ومن عمليات دمج المصارف التي دعمها مصرف لبنان، خلال العقدين الماضيين، أصبح النظام المصرفي القطاع المفضل في الاقتصاد اللبناني، رغم المأساة التي حصلت فيما بعد. وفي حين يمكن توجيه النقد إلى المصارف فيما يتعلق بمركزها المهيمن آنذاك، والذي تدينه قوانين مكافحة الاحتكار، فإن هذا لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر الجزء الأكبر من الإنتاج في البلد.

إن ضريبة الأرباح الناتجة من اعادة تقييم الاصول تشكل عقبة أمام عمليات اندماج الشركات. ولن يكون هناك ضرر من ازالة هذا الشرط، اذ لا يتبخر الأصول في عملية الدمج و/أو الحيازة من جانب طرف ثالث، ويمكن لادارة الضرائب أن تطالب فيما بعد بالربح المحقق في حالة بيع الأصول. يبقى ان مشروع دعم دمج المؤسسات أقل تكلفة بكثير وأكثر فعالية من التسليف الميسر الذي قدمته الحكومة نحو 20 سنة لدعم مختلف القطاعات؛ ويبقى اختيار السوق أكثر عقلانية عند تطور الظروف.

برنامج ومدة التنفيذ لاستعادة الانتاجية الشاملة

يمكن المبادرة باعداد مشروع القانون في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و/أو اعداد المشروع بمبادرة من الهيئات الاقتصادية. وإذا وافقت وزارة المالية على إلغاء ضريبة الربح الناتج عن اعادة تقييم

الاصول أو تحويلها على المؤسسة الدامجة ، يمكن تقديم المشروع إلى الحكومة دون تأخير ؛ ولا يحتاج التطبيق سوى اقراره من السلطة المسؤولة.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب السياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

لا سبيل للخروج من الأزمة قبل احياء الطلب الكلي. وهو في أدنى مستوياته بسبب تبخر الدخل، وفخ السيولة بدافع الخوف من الغد، وتغير العادات الاستهلاكية. ومع ذلك، هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها احياء الطلب :

- كسب أكبر قدر ممكن من سوق الواردات التي لا تزال نشطة بما يعادل 20 مليار دولار اميركي سنويا، وتعادل الناتج المحلي الاجمالي الحالي وفقا لاحتساب البنك الدولي؛
- – تعزيز سوق التصدير قدر الإمكان؛ علما ان استيعابها غير محدود إذا ما اتخذت البلاد التدابير اللازمة لتحسين الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
- تمويل رواتب واجور الشركات التي تعاني من ضائقة مالية؛ كما اعتماد مشروعي ضمان البطالة وتأمين "الحد الادنى لدخل المواطن" على الفور من اجل استقرار العمالة.

برنامج ومـدة التنفيذ لدعم الطلب الكلي

يشكل التمويل وارتفاع الاسعار عنق الزجاجة في السوق المحلية. ويمكن حل مشكلة الأسعار الناتجة عن الارتفاع المطرد لسعر الصرف بتجميد الاتفاقات التجارية لمدة 3 إلى 5 سنوات لحماية العملات الاجنبية؛ كما يمكن أن تتحسن مسألة التمويل من خلال تيسير عمليات دمج مؤسسات الانتاج خاصة مع شركات اجنبية؛ وعلى أي حال يبقى الائتمان الداخلي أسهل مجالات التمويل التي نسعى الى استعادتها.

سوف يشجع التوسع في السوق المحلية الصادرات؛ ويمكن تنشيط ذلك كثيرا من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمات التسويقية.

وقد أدركت جميع بلدان العالم أولوية دعم المداخيل في الظروف الراهنة؛ بالطبع يترتب لها آثار على الأسعار، لكن باتب العواقب المترتبة على عدم الدعم أكبر بكثير. ويعتبر أن الدعم الذي لا غنى عنه لصالح الضعفاء اقتصاديا اليوم ستتحمله الأمة بأسرها غدا وتستهلكه عبر سنوات عديدة. وفيما يلي الاجراءات المطلوبة:

- تمويل الأجور من قبل الدولة بدلاً من الشركات التي تفتقر إلى السيولة: هذا يساعد على دعم الطلب الكلي، والحفاظ على الشركة على قيد الحياة، وحماية الثروة الوطنية، في حين لا يزال يتحمل صاحب المؤسسة مسؤولية اعمالها والتزاماتها؛ علما ان القطاع الخاص قادر بشكل أفضل على إدارة التغيير.
- تسليف الرواتب والاجور من قبل الدولة بشروط ميسرة: واجراء ذلك بواسطة المصارف وفق الآليات العادية التي توفر الجهد والوقت. هذا مفيد بالنسبة للدولة في وقت تتعرض فيه العديد من الشركات لخطر الزوال.
- اقرار مشروع ضمان البطالة: لا يحتاج ضمان البطالة سوى اختيار المشروع واقراره من قبل المجلس النيابيي؛ علما انه يوجد عدة مشاريع جاهزها يمكن اعتمادها.
- اقرار مشروع "الحد الادنى لدخل المواطن" : من اجل التعويض عن الفجوة بين دخل الفرد ونسبة من الحد الادنى للاجور. إنها مسألة تضامن وطني؛ جعلتها الازمة اليوم أيضا مطلبا اقتصاديّا.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب بالسياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

يتضمن الميزان التجاري في المعنى الحديث للمصطلح المنتجات والخدمات؛ في حين أنه يعكس في لبنان فقط حركة البضائع. وتأخذ الإحصاءات اللبنانية في الاعتبار الخدمات في "الحساب الجاري" الذي يشمل أيضا تحويلات المهاجرين وكذلك الإيرادات من الاستثمارات في الخارج. وعندما يميل الميزان التجاري (السلع والخدمات) نحو التوازن، يترجم النمو الى وظائف جديدة. في حين يؤدي الفائض/العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة/انخفاض في احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

بلغ عجز الحساب الجاري لعام 2018، وهي آخر سنة شبه طبيعية، 13.36 مليار دولار اميركي؛ وساهم الميزان الجاري بتخفيض العجز بمقدار 3.67 مليار دولار من جراء صافي صادرات الخدمات والحوالات للعاملين في الخارج. وأسفر ميزان المدفوعات عن عجز قدره 4.82 مليار دولار. وارتفع عجز ميزان المدفوعات إلى 5.85 مليار دولار في عام 2019 وبلغ إلى 7.50 مليار دولار في عام 2020.

وقد أدى عجز التجارة الخارجية باستمرار إلى نقص فرص العمل؛ كما تسبب العجز في ميزان المدفوعات باضطراب مالي في السنوات الاخيرة.

لا يوجد وسيلة اليوم لاستمرار النشاط الاقتصادي سوى خفض العجز في الحساب الجاري. تجمدت اصلا حركة رؤوس الاموال التي تم استخدام فائضها لتغطية فاتورة الاستيراد خلافا للاصول؛ ولا يمكننا اليوم سوى الاعتماد على تحويلات العاملين في الخارج إلى أسرهم في لبنان والتي كانت دائما ثابتة وبلغت في العام الماضي 7.2 مليار دولار اميركي تاركة رصيدا صافيا إيجابيا يبلغ حوالي 4.8 مليار دولار.

برنامج ومدة التنفيذ لخفض عجز التجارة الخارجية

في الماضي، قبل أن تتدهور العملة، لم ينجح لبنان بتحسين الإنتاجية وتحقيق تعادل الحساب الجاري بما يكفي لإعفاء البلاد من الحماية للحد من الاستيراد وإنعاش قطاعات الإنتاج . اصبح اليوم من المجازفة الانتظار لفترة أطول.

يعود الدور إلى المجلس الأعلى للجمارك لوضع وتنفيذ خطة للحد من الخلل التجاري والنزف المفرط في العملة الاجنبية الذي أحدث حالة ابعاد مؤسسات الانتاج عن التسليف في لبنان مع ما هو معروف من عواقب على النشاط الاقتصادي وموازنة الدولة.

يتطلب الامر تطبيق سياسة جديدة لدعم قطاعات الإنتاج. ليست مسألة التخلي عن الانفتاح الاقتصادي، طالما اعتمده لبنان منذ الاستقلال والذي عززه في العقدين الأخيرين، مطروحة الآن ولكن اللجوء إلى تدابير متهاودة ومحدودة في الوقت للحفاظ على اقتصاده ودرأ الانهيار:

- هناك حاجة إلى رسم جمركي 10٪ على المنتجات المستوردة، التي لها ما يعادلها بقيمة مضافة في لبنان تتجاوز 40٪ على باب المصنع، من أجل ردم الفجوة التي تعاني منها قطاعات الإنتاج بسبب عدم وجود بيئة مؤاتية لها.
- ويمكن رفع المعدل الى 25٪ للمنتجات التي تشغل عمالة مكثفة و/أو التي تبلغ تكلفة الطاقة فيها أكثر من 5٪ من كلفة التصنيع؛
- يمكن أن تصل النسبة إلى 40٪ لمدة أقصاها سنتين للمؤسسات المهددة بالإغلاق والتي تلبي في البداية الشروط السابقة.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب السياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

في عام 2018 حصلت عدة زيادات على الضرائب في لبنان. وقد جرى تطبيقها من اجل خفض العجز الذي تم تحديده في الميزانية ب 4.8 مليار دولار (8.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي)؛ ولكن بلغ في نهاية العام 6.5 مليار دولار (12.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بسبب الانكماش الذي سببته زيادة الضرائب، كما كان متوقع ومحذر منه.

ولتجنب تكرار نفس الظاهرة وخفض العجز من 11.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 9٪ منه ، اختارت الدولة عام 2019 خفض الإنفاق التشغيلي. وفي أوقات الركود باتت النتيجة تباطؤاً في الأعمال التجارية وانكماشاً في القاعدة الضريبية من شأنه أن يتغلب على التخفيض المتوقع.

وقد دفعت مخاطر التسرب الضريبي الدولة إلى تفضيل الضرائب السهلة التحديد و/أو التحصيل بدلاً من العدالة الضريبية. ومع تراكم التعديلات، التي نادرا ما تتم بغية الإنصاف المالي، تم التوصل إلى نظام معقد لا يخدم أي غرض من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي كان ينبغي أن يتوق اليها.

وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك إفقار شريحة كبيرة من السكان، بلغت 30٪ في عام 2019، وارتفعت الى80٪ في نهاية عام 2022، يعيشون تحت خط الفقر. وثمة نتيجة أخرى هي نقص الطلب على المنتجات المحلية، ونقص الاستثمار، والبطالة البائسة التي نعرفها.

وقد حان الوقت لمراجعة السياسة الضريبية بهدف أكثر مساواة، بغض النظر عن صعوبة التحصيل بل ومدى القاعدة؛ ان الفوائد التي يمكن أن تنجم، بما في ذلك التنمية الشاملة والسلم الاهلي، هي أكبر بلا حدود.

برنامج ومـدة التنفيذ لتصويب السياسة الضريبية

يتطلب "الاستقرار المالي" وقتا لانشاء وتنفيذ نظام ضريبي حديث. وعلى الرغم من أن المصادر التي يمكن الاكتباس منها كثيرة ويمكننا فيما بعد تصحيح المعدلات المطبقة وحتى هياكل الضرائب، فمن الأفضل أن تأخذ وقتها، اذ لا توجد حالات متشابهة تماماً، فلبنان من أقل البلدان مساواة، وهذا التاريخ يلقي بثقله على تطوره وأمنه.

وينبغي إجراء إصلاح ضريبي على المدى الطويل، وتجنب التغييرات الوسيطة التي لا تزال تشكل عائقاً أمام الاستثمار. ومن الأفضل تحديد الأهداف النهائية منذ البداية، وأخذ الوقت اللازم لتقييم أثر كل من هذه التغييرات لضمان تماشيها مع الأهداف، وعدم قبول سوى تلك التغييرات التي من شأنها أن تقلل بصراحة من أوجه عدم المساواة في البلاد.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب بالسياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

يحتاج ترشيد الدين العام ومواجهة مشاكله الآنية الى إدارة مستقلة، تتمتع بسلطة الاصدار ولديها صلاحية كافِية للتفاوض، من اجل اعداد وتنفيذ سياسة رشيدة تحسن ظروف لجوء الدولة إلى الاستدانة. من الصعب فهم أسعار الفائدة المطبقة على مدى السنوات ال 20 الماضية وكانت لا يمكن إلا أن

تؤدي إلى إفلاس الدولة. كان سعر الفائدة على سندات اليورو في السنوات العشر الماضية حوالي 7٪ ، في حين كان سعر الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية لمدة 10 سنوات أقل من 1٪. وكانت فائدة شهادات الايداع بالليرة اللبنانية أكثر خيالاً بالنسبة لعملة مستقرة منذ 20 عاماً. وصلت معدلات خدمة الدين في سنتي 2018 و2019 إلى 15٪ وجعلت انهيار الدولة حتميا.

منذ استقلال لبنان، كانت القضايا الضريبية من صلاحية المجلس النيابي فقط. والواقع أنه تمت تغطية جميع القروض حتى الآن مسبقاً بموجب قوانين. ومن المصلحة ان يستند القانون إلى معلومات ملموسة ومباشرة من الوكالة المسؤولة عن الديون.

الآن بعد أن تخلفت الدولة عن سداد الدين، وقد استحقت بالكامل، الامر الذي يجهله البعض، يجب التفاوض على الدين باكمله. وبالتالي هناك حاجة إلى إدارة مستقلة ومتخصصة أكثر من أي وقت مضى؛ ودون تأخير.

في السبعينيات، أدى الدين العام الاقتصاد المكسيكي إلى حافة الإفلاس. حصلت الحكومة على ضمانة وزارة الخزانة الأمريكية على نصف الدين فانخفضت أسعار الفائدة فجأة إلى مستوى مقبول سمح بسرعة للبلاد بالتعافي. ولو كانت الدولة اللبنانية قد طلبت من الدول المانحة ضمان جزء من ديونها، بدلاً من زيادة ديونها في الداخل، لكان بإمكانها تنسيق فوائدها مع الأسعار الدولية، ولما كنا وصلنا الى ما وصلنا اليه. وهذا هو دور إدارة الديون.

برنامج ومدة التنفيذ لانشاء ادارة الدين العام

ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة الدين العام في إعادة التفاوض بشأن آجال استحقاق الدين الحالي، بدءاً من التخلف عن السداد، وفقاً لبرنامج انعاش الاقتصاد.

وينبغي أن تبدأ إدارة الدين العام بالتحقق الدقيق من التزامات الحكومة. ولا يكفي أن نعرف مقدار الدين العام وآجال استحقاقه، ولا أن ندفعها الى آجال بعيدة؛ بل إننا ندرك تماما امكانات السداد. ومن الضروري أيضا أن نعرف بهذه الدقة التزامات "مجلس الإنماء والإعمار" والإدارات العامة الأخرى، بما في ذلك "كهرباء لبنان، والبلديات.

تقدر خطورة الدين العام وفقا لحجمه بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن الضروري أن يكون لدينا ما يكفي من الشفافية والتخطيط لتجنب المفاجآت. وبغض النظر عن حجم الدين، فإنه يظل قابلاً للإدارة اذا سلك الاتجاه التنازلي. وإذا لم يحدث ذلك، فإن الأمر يتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات. والمفتاح هو عدم السماح للحالة بمزيد من التدهور. إن الاتجاه نحو تراجع الدين العام هو بالفعل خروج مبكر من الأزمة. غير أن أي حل يتطلب ادارة مسؤولة عن كامل الدين ولديها سلطة التفاوض والانخراط في حل.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب بالسياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
تعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

انطلاقا من العدالة يمكن إعادة بناء الإدارة بأكملها، وفرض سيادة القانون، وضمان احترام جميع القيم الإنسانية والاجتماعية التي يتطلع إليها المواطن. يرى المجتمع الحديث اليوم العدالة على أنها القوة التي تحمي المواطن من التعسف و/أو تجاوزات السلطة. وعلى هذا النحو، لا يمكن أن تعتمد العدالة على أي قوة غير ذاتها. كما يؤثر القضاء تأثيرا بالغا على الحياة الا قتصادية ومستوى المعيشة في البلاد، من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر وفرص العمل الناتجة عنه، من حيث ان الشرط الاول للمستثمر القادم من الخارج هو نزاهة وفعالية القضاء.

ومن الحكمة أن يعهد بالسلطة العليا للقضاء إلى المجلس الأعلى للقضاء وحمايته من التدخل السياسي. ويتعين عليه أن يعين القضاة، وأن يبت في نقلهم، وأن يشرف على الإجراءات ويصوبها، وأن يقترح القوانين والأنظمة، وأن يتخذ أي حكم يضمن استقلال السلطة القضائية ونزاهتها. وسيكون مجلس القضاء الأعلى مسؤولا بالفعل عن إصلاح العدالة.

برنامج ومدة تنفيذ اصلاح القضاء

يشكل استقلال القضاء الركيزة الاولى والاخيرة لنزاهته وفعاليته – وقد اعد نادي القضاة مشروع قانون يؤمن استقلال القضاء يقتضي اعتماده بالطليعة من حيث يشكل القضاء حجر الزاوية لكل اصلاح.

استعادة الانتاجية الشاملة لعوامل الانتاج؛
دعم الطلب الكلي؛
خفض عجز التجارة الخارجية؛
تصويب بالسياسة الضريبية للحد من فروقات المداخيل؛
انشاء ادارة مستقلة للدين العام؛
ضمان استقلال العدالة؛
ٍٍتعزيز شبكة الامان الاجتماعية.

لم تعد الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية تتحدث عن دولة الرفاهية لأنها الواجب الطبيعي للدولة. اصبحت من المسلمات ان يحصل المواطن على الحقوق التي تعطيها المواطنية والخدمات الاساسية التي يوفرها الوطن لا سيما الضمان الاجتماعي والتعليم المجاني والعناية الصحية وسائر الحقوق الاجتماعية التي كرستها المواثيق الدولية واولها الحق بعمل لائق.

الامر بديهي، لكن هل تسمح امكانات الدولة تأمين كل هذه الحقوق التي يطالب بها المواطن. بالفعل ليست هذه مسألة امكانات بل تقاسم منصف للخيرات لا يجوز لأحد أن يتجاهله. والجدير بالذكر انه اصبح، ما هو صواب في الايام العادية، أمرا لا غنى عنه في أوقات الأزمات لدعم الطلب الكلي واستعادة الدورة الاقتصادية.

- اليوم الأولوية هي لضمان البطالة. وهو يكفل دخل العمال الذين لولا ذلك لاصبحوا على عاتق الدولة؛ كما ان مشروع ضمان البطالة يحمل في طياته ترشيد سياسة العمالة. وقد قُدم أكثر من مشروع إلى الحكومات والمجلس النيابي، والمطلوب اتخاذ القرار.
- وفي الظروف الراهنة، يتحتم تحديد "الحد الادنى لدخل المواطن" ؛ كان من شأنه أن يوفر 24 مليار دولار من نزيف السنوات الماضية لدعم المنتجات التي تذهب إلى الأغنياء أكثر من الفقراء والتي يتم تهريب جزء كبير منها على حساب المكلفين. من المرجح أن يخفف ضمان البطالة بشكل كبير الحاجة الى تأمين "الحد الادنى لدخل المواطن"

برنامج ومدة تنفيذ شبكة الامان الاجتماعي

وفي المرحلة التي نحن فيها لا يمكن للاقتصاد أن ينطلق دون تسهيلات نقدية كبيرة. ان ما تقوم به الدول اليوم لدعم الاقتصاد، يمكننا ان نفعله أيضا بوجدان اجتماعي مهمل منذ فترة طويلة:

1- اقرار مشروع التأمين ضد البطالة، وقد عرض أكثر من مشروع قابل للتطبيق على اللجان البرلمانية والمجلس الينابي؛
2- تحديد "حد ادنى لدخل المواطن"[4] – وجود تأمين ضد البطالة يقلل كثيرا من تكلفته – وهو يؤمن استبدال بطاقة التوريد بشكل مفيد وبالطبع أي دعم للضرورات الأساسية؛
3- وقد حان الوقت لاعتماد صندوق تقاعد رشيد ليحل محل بدل نهاية الخدمة؛
4- تحديث الضمان الاجتماعي وتكييف علاقاته في المستشفيات/الصيدليات/المنتسبين عبر شبكة الإنترنت؛

تفاعل الاجراءات

إن الإصلاح الذي أدت إليه المبادرات الـ 7 المذكورة أعلاه (الإنتاجية، دعم الطلب، خفض العجز الخارجي، العدالة الضريبية، اقتصاد الدين، استقلالية القضاء، شبكة الامان الاجتماعي) له تآزر مزدوج:

- زمني: ينبغي أن يولّد التصور الصحيح للإصلاح توقعات ايجابية من شأنها أن تغير الواقع وتُفضي إلى اتخاذ إجراءات فورية لم تنفذ بعد و/أو لم يكن لديها بعد الوقت الكافي لإحداث التغيير؛
- إجمالي: ليس فقط المبادرات الأولية والتدابير التي تدعمها، هي التي ستغير الواقع، ولكن الآثار التي لا حصر لها والتي يبدو أنها تنفذ وتتفاعل لتوطيد الإصلاح.

ومن بين هذه الآثار يمكننا بالفعل أن نحدد بعضها بوصفها موضوع الإصلاح وفاعله. ويمكن الكشف عن المزيد لدى التحليل.

أ- خفض العجز التجاري
ب- تراجع البطالة

[4] Revenu citoyen

ت- زيادة الاستثمارات
ث- الاستثمارات الأجنبية المباشرة
ج- الشراكة بين القطاعين العام والخاص
ح- خلق فرص عمل، وتوسيع نطاق القوى العاملة
خ- الحد من فروقات المداخيل
د- زيادة الطلب على المنتجات الوطنية
ذ- استقرار/ استهلاك الدين العام
ر- التوازن المالي
ز- تعزيز الديمقراطية والقيم المدنية
س- الطريق إلى التنمية الشاملة.

أ - خفض العجز التجاري

تتطلب حالة الطوارئ المالية الآن تجميد الاتفاقات التجارية مع البلدان التي نستورد منها أكثر من ضعف صادراتنا اليها. سوف تكون تلك المبادرة محدودة زمنياً، ومن شأنها أن تسمح فيما بعد بالعودة التدريجية إلى زيادة تحرير التجارة الخارجية. وينبغي تنقيح الاتفاقات التجارية بإدخال بعض الخدمات الهامة على الإنتاج المحلي مثل برامج الحاسوب، والدراسات المعمارية، وخطط الهندسة المدنية، والإنتاج الثقافي و/أو الفني، والمنتجات الفكرية بشكل عام ، ولكن دون التطرق الى المهن الحرة التي سوف ينظر فيها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبالنظر إلى هيكل الطلب، إن تحسين الإنتاجية سيكون أكثر فعالية من الحماية. والواقع أن جزءاً كبيراً من الواردات لا يراعي الأسعار، كما أن الزيادة في التعريفات الجمركية لن تؤدي الى خفض الواردات بنسبة عالية. يجب ان نتذكر هنا أهمية التنوع بالنسبة للمستهلك ، والتي يتم تأكيدها بشكل متزايد ، مع ارتفاع مستوى المعيشة ، في جميع أنحاء العالم.

ويعزى التحسن في الإنتاجية جزئيا إلى زيادة انتاج الشركة، وتوسيع حصتها في السوق المحلية؛ ولكن قبل كل شيء الى الانطلاق في الاسواق الخارجية. أضف إلى ذلك أن التحسن في الإنتاجية سوف يكون تدريجيا وتراكميا.

سوف تسمح الحماية للشركة ببيع إنتاجها في ظروف جيدة، ثم زيادة حجم أعمالها، وأخيراً زيادة الاستثمار. ويستوجب كل تطور عادة وقتا غالبا ما يوازي دورة الانتاج في الصناعات التحويلية التي تستغرق متوسط 6 أشهر من حين الالتزام بالمواد الاولية حتى تسليم الانتاج وقبض قيمته . تستغرق الدورة الكاملة حتى زيادة الاستثمار، كما هو الواقع في أكثر الحالات، 18 شهرا. ومن المؤكد أن التوقعات الايجابية سوف تقلص الفترة اللازمة لانتعاش الشركة والقطاع.

ب- تراجع البطالـــة

لقد بلغت البطالة مستويات عالية جدا في لبنان لأكثر من عامين. وقد استمرت نسبتها أعلى من 20٪ بشكل دائم منذ عام 2015. إن وجود النازحين السوريين منذ عام 2011 ليس تفسيراً كافيا للامر؛ خاصة وأن ثلثهم على الأقل عملوا في لبنان قبل ذلك التاريخ في مجالات البناء والزراعة والبيئة ومحطات الوقود والصناعة. وارتفعت البطالة بحلول نهاية عام 2020، بسبب الوباء وخاصة انفجار المرفأ، إلى 40٪ – و بينت دراسة "ادارة الاحصاء المركزي" عام 2022 ارقام حديثة مفادها انه قد تراجعت القوى العاملة من 48% عام 2019 الى 43% وبلغت البطالة الفعلية 29 % يضاف اليها اكثر من 20% بطالة ناتجة عن العمل الجزئي و/او لفترات متقطعة.

ومن المؤكد أن تراجع العجز التجاري سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني والمزيد من فرص العمل. ولا يمكن أن يكون الحد من البطالة ذات اهمية بالغة في البداية من حيث الكمية المطلقة التي تدخل سوق العمل، إلا أن له ميزتان في غاية الاهمية : الأولى هي أنه يعكس الاتجاه التصاعدي للبطالة ويبعث التوقعات الايجابية ؛ والثانية انه يشعر به السوق فورا ويؤدي الى تصويب علاقات العمل والحد من الهجرة لاسباب اقتصادية.

ت- زيادة الاستثمارات

يتم الاستثمار المحلي على تحسين سلسلة الجدوى وفقا للمراحل التالية : تحسين الإنتاجية – خفض العجز التجاري – زيادة الانتاج – الحد من البطالة. وسيتم البدء دون تأخير في تجديد الآلات والمعدات،

وتحديث سلوك الإدارة، والاستثمار في التسويق والبحث والتطوير، بمجرد تشغيل السلسلة المذكورة أو توقع تشغيلها على أسس جيدة.

ث- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

علينا أن نبحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى المتوسط والبعيد. ولكن إذا ما تم اعتماد خطة لانعاش الاقتصاد، لن يستغرق قدوم المستثمرين وقتا طويلا. التنمية جذابة؛ ولا توجد فرص كثيرة في عالم وقد لا يزال في أزمة.

واليوم لا توجد مزيد من القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم بلدان العالم، ولا سيما في لبنان، لدرجة أن الاستثمار بشكل عام لم يعد يعتمد على المدخرات المحلية بل على منافسة فرص الاستثمار العالمية.

كان لبنان دائماً مجالاً مؤاتياً للاستثمار الأجنبي المباشر. في الماضي، استضاف قطاع الإنتاج العديد من الصناعات التي هجرت التأميمات في المنطقة. وفي وقت لاحق، اجتذب قطاعا المال والعقار العديد من الاستثمارات التي تجنبت قطاع الإنتاج بسبب عدم تحقيق الربحية مقارنة بالمخاطر التي يواجهها البلد.

ومن شأنه أن يؤدي تحسين الإنتاجية وإصلاح نظام العدالة إلى تحسين جدوى وسمعة قطاعات الإنتاج التي أصبحت مصدرة، والحد من مخاطر البلاد. وقد يعيد هذا المزيج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أنه مقابل المستثمر الواحد في القطاع المالي، سوف نرى العشرات من المستثمرين لأي قطاع من مجالات الاقتصاد الحقيقي.

ج- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

كما هو الحال في سائر البلدان، إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها مجالها المميز وهو الذي يدار إدارة سيئة من قبل الدولة و/أو لا يجيد القطاع الخاص بواسطته خدمة المجتمع. وفي نهاية المطاف، سُن القانون الذي يمهد الطريق لهذا القطاع بعد سنوات من البحث في اللجان البرلمانية رغم ان التجربة كانت إيجابية في لبنان. وهبط قطاع الاتصالات بحكم الأمر الواقع في هذا المجال بعد

إنهاء العقود مع شركات الامتياز واستبدالها بعقود إدارة. صحيح أن الإدارة تدهورت فيما بعد بسبب تحمل الدولة التكاليف وانهارت الربحية مع هبوط الليرة اللبنانية ، لكن هذا موضوع آخر. في السابق كانت عقود الإدارة تزود الدولة بدخل يعادل 15٪ من ميزانيتها.

بطبيعة الحال، قد تكون لمجالات أخرى أهداف مختلفة. وقد تكون مشاركة الدولة لأغراض اقتصادية أو ضريبية أو اجتماعية؛ وفي جميع الحالات، من المرجح أن تحسن مشاركة القطاع الخاص إدارة المشاريع وتحقيق الأهداف المحددة لها.

وبدون استقلال القضاء ونزاهته، لن تقدم الشركات الأجنبية القادرة على ضمان التقدم التقني اللازم على هذه الخطوة؛ ومن المشكوك به حتى أن الشركات الوطنية سوف تشرع في مثل هذه المغامرة قبل اصلاح القضاء.

يتيح هذا القطاع فرصة هائلة لاستقطاب التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة، بغض النظر عن تحديث مؤسسات القطاع الخاص وتوسيعها. وتخطط الدولة لاستثمار عام، بتمويل من CEDRE، بمبلغ 4 مليارات دولار على مدى 10 سنوات، أي بمعدل 400 مليون دولار سنويا، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص.

ان استثمار يبلغ 400 مليون دولار سنويا يؤمن حوالي 40000 فرصة عمل جديدة في قطاع الإنتاج سنويا.

ح- خلق فرص العمل، وتوسيع نطاق القوة العاملة

الهدف		الوضع الراهن	
5,240,000	عدد السكان	5,240,000	عدد السكان الحالي
3,997,000	السكان من سن 15 وما فوق	3,997,000	السكان من سن 15 وما فوق
2,386,000	القوى العاملة 60%	1,726,000	القوى العاملة 43.4%
96,000	*البطالة 4%*	510,000	البطالة الفعلية 29%
96,000	*بطالة متقطعة 4%*	345,000	بطالة متقطعة 20%

المرجع : ادارة الاحصاء المركزي

2,280,000	القوى العاملة فعلا	1,100,000	القوى العاملة فعلا

أن تعزيز العمالة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص سيكون له أثر مفيد ايضاعلى القوى العاملة، التي تبلغ حالياً 43.4% من السكان في سن العمل، في حين أن المعيار القياسي في الاقتصادات المزدهرة يتجاوز 65 %.

وتؤثر البطالة المستمرة تأثيراً بالغاً على القوى العاملة. وبصفة عامة، كلما اقتربت البطالة من مستواها الادنى، كلما شجعت، بسبب توفر الفرص وتحسين الأجور، فئات اضافية من السكان، لاسيما من النساء والاحداث والمتقاعدين باكرا من الجيش وقوى الامن والمهن الشاقة والتي كانت حتى ذلك الحين خارج سوق العمل، على تقديم خدماتها.

وهكذا تتيح سلسلة الجودة احداث تغيير جذري عبر تنمية الموارد البشرية، الذي تؤدي الى مضاعفة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة. يتمتع لبنان بموارد بشرية مثقفة وصاحبة خبرات واسعة تتميز فعلا في المنطقة، ويكفي ان تنخرط في ميدان العمل حتى يتضاعف الانتاج الوطني، وهذا ما لم نتمكن من القيام به حتى الآن وما يحققه هذا البرنامج .

خ- الحد من فروقات المداخيل

لبنان هو احد أكثر البلدان تفاوتا بالمداخيل في العالم. بلغ دخل الفرد عام 2019 حوالي 18500 دولار اميركي بالقوة الشرائية المقارنة؛ مع نسبة السكان تحت خط الفقر أكثر من 30 ٪ ؛ وارتفعت هذه النسبة مع استمرار الازمة وفقا للاسكوا الى ما فوق 80% في نهاية عام 2022 الامر الذي يجعل لبنان ربما أكثر البلدان التي تعاني من عدم المساواة بالمداخيل وتوزيع الثروة.

وهذا التفاوت له أثر ثلاثي: اقتصادي واجتماعي وأمني:

اقتصادي. يتقهقر الطلب الكلي كلما ازدادت ظاهرة عدم تكافؤ المداخيل. ولم يعد من الممكن تصحيح هذا الخلل بالاستثمار لأن الأسواق المفتوحة قبل الآوان قد دمرت فرص الاستثمار. يعتمد الاستثمار

على إنتاجية البلد وتصنيفه؛ بالوقت الذي تجد المدخرات الوطنية طريقها إلى المجالات الاستثمارية الدولية المجزية.

اجتماعي. إن ظاهرة عدم المساواة عالمية وباتت تقوض أكثر الدول تقدما؛ فضلا عن الدول النامية. وكثيرا ما نجهل أنه، الى جانب رأس المال والقوى العاملة في القطاع الخاص، يوجد عامل أساسي ثالث لتوليد الثروة والحفاظ عليها، وهو الدولة. علما ان الدولة هي ملك لجميع المواطنين، بنفس القدر، دون استثناء. وهذا يُخوّل المواطن إلى حد أدنى من الدخل يؤمن له العيش الكريم قبل أي أجر ناتج عن العمل او ريع راس المال.

امني. تبرر عدم المساواة الصارخة في الدخل مرارة المواطن، لا سيما عندما ينخفض دخله عن الحد الأدنى للمعيشة، وتهدد باضطرابات لا تحمد عواقبها. شهد لبنان ثورة عام 1958 بعد 12 عاماً من الحرب العالمية الثانية، ثم بعد 16 عاماً سنة 1975؛ ومنذ عام 1992 انقضت فترة 26 سنة، والمؤشرات السياسية والاقتصادية في اسوأ الحالات وتدعو الى العمل قبل فوات الآوان.

لا يطفئ الفتيل الذي يحترق تحت الرماد الا ورشة ضريبية تؤدي الى أكثر مساواة مع بعض الإنجازات الفورية موجهة بوضوح نحو الهدف النهائي. ولا يكفي أن يقدم القادة والمؤرخون تفسيرات مذهبية أو إقليمية للاعتقاد بأن الأحداث ستكون مستقلة عن معاناة الشعب.

د- زيادة الطلب على المنتجات الوطنية

وفي حين أن الحماية تؤمن حصة أكبر من السوق المحلية للإنتاج الوطني، قد تهدد في المقابل الفوائد التي يستمدها الإنتاج اللبناني من البلدان التي تربطنا بها اتفاقات تجارية. بالوقت الذي يؤدي تحسين الإنتاجية إلى زيادة حصة الصناعة الوطنية من السوق المحلية دون أن تقلل من فوائدها التصديرية، بل على العكس تماما.

أضف إلى ذلك أن الميزة التنافسية التي تم الحصول عليها ، بأي شكل من الأشكال ، لن تترجم بالضرورة إلى تأثير موازي في الاسواق ، فقد يستند اختيار المستهلك إلى عوامل مختلفة عن الاسعار على الرغم من "نظرية الخيارات العقلانية".

.

وتجدر الإشارة إلى أن الحماية و/أو الدعم قد تكون ضرورية لمكافحة اقتصاد القلة اوحتى الاحتكار الذي تمارسه الشركات العالمية مستفيدة من حجمها وسيطرتها على الاسواق الناتجة عن طاقتها في استخدام اقتصاد الحجم وانتشار علاماتها الفارقة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وسائر حالات المنافسة غير المتكافئة التي تحد من نظرية المزايا التفاضلية (Krugman: International Trade Theory, 1979).

ويجب أن تكون الحماية المعتمدة لمواجهة المنافسة الخارجية محدودة زمنياً ، وأن تزول بمجرد زوال الأسباب التي أدت إليها و/أو ارتقى عدد كاف من الشركات إلى الحد المطلوب من الإنتاجية.

تكفي عادة حماية جمركية محدودة لاستعادة توازن السوق (10٪ إلى 15٪). وقد يبدو من الضروري اعتماد حماية معتدلة للمنتجات الاستراتيجية (15٪ إلى 25٪). وأن تخضع دائما لفترة زمنية محدودة كل حماية مرتفعة (25٪ إلى 40٪ لمدة سنتين). ولا يوجد مبرر اقتصادي لحماية تفوق 40٪ .

يشكل تعديل التعرفة وظيفة تقنية ومتكررة يجب على المجلس الأعلى للجمارك أن يضطلع بها؛ ومجلس الوزراء هيئة لا تجيد القيام مباشرة باعباء تفصيلية وفنية كهذه.

ذ- استقرار/ استهلاك الدين العام

إذا طرحنا السؤال التالي: لماذا تستغرق خدمة الدين أكثر من 30٪ من الميزانية كل عام، في حين أن العملة الوطنية كانت ثابته ومرتبطة بالدولار الاميركي لمدة 25 عاماً على سعر 1507.50؟ لا يمكننا إيجاد أي جواب.

لقد وقعنا في حلقة مفرغة حيث برر نموذج الاستقرار ارتفاع أسعار الفائدة، وبرر ارتفاع أسعار الفائدة خدمة الدين الباهظة. اما الضرر الاكبر بات من جراء ضعف الاقتصاد وكان من الممكن أن تبين دراسة الأثر الأضرار الجانبية التي لحقت بالاستثمار والعمالة.

وصلنا بعد 25 عاما من الاستقرار النقدي (وليس الاقتصادي) الى هذا الوضع المتناقض حيث تصدر الدولة اللبنانية سندات اليورودولار ل 10 سنوات بفائدة 7٪ ؛ في حين تصدر وزارة الخزانة الأمريكية سندات للمدة نفسها بفائدة 0.8٪ . من الواضح أن لبنان ليس الولايات المتحدة، فلماذا الربط بالدولار؟ وللحد من خدمة الدين، كان من الضروري أن تتولى هيئة مستقلة المسؤولية وتركز إدارتها على هذا الهدف، دون أن تخضع لأهداف متضاربة أخرى.

ارتفع الدين العام الى مستوى غير مسبوق خلال غياب ميزانية لمدة 12 عاما. وقد استُخدم لتغطية سوء الإدارة طوال هذه الفترة التي تمثلت بارتفاع الفوائد وكلفة تثبيت النقد على حساب الاقتصاد الوطني. وفي حين يدرك الرأي العام الخسارة المادية الحاصلة يتجاهل الأثر المفترس لقطاع الإنتاج التي تسببت به تلك السياسة والتي باتت آثارها على الاقتصاد الوطني اكبر بكثير من الخسارة المحققة.

يقضي العمل على تثبيت واستهلاك الدين أولا وقبل كل شيء ترشيد خدمته ، التي لا يمكن تخطيطها وتنفيذها بالطريقة الصحيحة الا خلال إدارة مستقلة بعيدة عن كل مصالح متناقضة مع غرضها.

يعتقد بعض السياسيون أنهم سوف يخصصون عائدات الهيدروكربونات لاستهلاك الدين العام؛ وذلك من أجل الحفاظ على هذه الإيرادات من إمكانية تبديدها في سياق إنفاق الدولة، أو في خفض الضرائب التي كانت الدولة تفرضها. لا أعتقد أن هذا خيار حكيم. بل إن الخيار الرشيد هو إدخال إيرادات الهيدروكربونات في إيرادات الموازنة وتخصيص خدمة الدين والاستهلاك المخطط له كجزء من النفقات. وينبغي أن تتيح الإيرادات الإضافية إنشاء البنية التحتية الأساسية وصيانتها بصورة دائمة وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي.

ولا يستبعد هذا الاستدانة من اجل المشاريع المربحة، التي تكفل إيرادات المشاريع استهلاكها، لا سيما المشاريع التي سوف تنشأ تحت نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ و/أو الاستثمارات المفيدة التي يبرر استهلاكها إدراجها في الإنفاق الحكومي لتأمين البنية التحتية اللازمة للتنمية الشاملة.

ر- التوازن المالي

التوازن المالي أمر أساسي، ولكن يجب أن يظل أداة فعالة للسياسة الاقتصادية. لقد أنقذت المرونة في نهاية العقد الاول الولايات المتحدة وأوروبا من أزمة عنيفة كما في عام 1929.

ومع انتشار وباء كوفيد-19، خرجت الميزانيات عن نطاق السيطرة في جميع أنحاء العالم، ولكن كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان بقاء الشركات والحفاظ على وظائفها. إن تثبيت الدين العام وخفضه مشكلة تجعل الادارة المختصة بادارة الدين أكثر ضرورة.

ومن الخطأ التمييز بين "الميزانية الأولية" والميزانية الشاملة، لأن ذلك يعني أن الانزلاق بسبب خدمة الدين مقبول؛ ولكن ليس هذا هو الحال؛ اذ أن الآثار الضارة هي نفسها تماما بغض النظر عن سبب العجز.

ومن ناحية أخرى، إذا كان من الضروري خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق في أوقات الأزمات، يجب النظر في العجز على المدى المتوسط، على سبيل المثال في أفق 5 او 6 سنوات، يتم خلالها استعادة التوازن. ويجب أن تضمن الفترة الأولى من العجز الانتعاش بسرعة كافية للعودة إلى الظروف الطبيعية والسيطرة على البطالة.

ز- تعزيز الديمقراطية والقيم المدنية

إن التآزر الذي طورته المبادرات الموصوفة في الجزء الأول من هذه الورقة يحقق إلى حد كبير رغبات المواطن، وهو بذلك يشبه استفتاء الرأي العام لحالة طال انتظارها. وتمثل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية لهذه المبادرات القيم المدنية التي يود المواطنون تعزيزها في البلد.

يعاقب القانون اللبناني بشدة على الفساد. ينبغي وصم بلاحرى عدم التطبيق. قبل مضاعفة المبادرات و/أو مراجعة النصوص من الضروري ضمان تطبيقها الصارم. وينبغي أن يكون استقلال العدالة إحدى أولوياتها. ويجب أن يشمل إنفاذ القانون جميع المجالات، وليس الفساد فقط. ويؤمل أن تكون هذه المبادرة ضرورية وكافية لكبح الفساد. ويمكن تنفيذها فورا دون انتظار تدابير ربما لا لزوم لها.

س– الطريق الى التنمية الشاملة

وقد تجنبنا حتى الآن الحديث عن التنمية لتجنب الخلط مع الإصلاح حيث يعطي الاولوية للوقت والجهد اللذان يحتاجهما التغيير؛ اذ تستند التنمية على أولويات مختلفة.

وقد تم استبعاد عدة تدابير إنمائية خوفا من تأخير الإصلاح بل وإزهاده. ومع ذلك، تهيمن التنمية الشاملة على جميع الإجراءات، وهي الهدف النهائي وسبب وجود الإصلاح في آن واحد.

ملحق رقم 1: **استقرار الليرة اللبنانية**

إنه نموذج تم وضعه منذ حوالي ربع قرن. وقد واجه محنة حادة منذ اندلاع الأزمة. تم وصف العوامل الحاسمة لانهيار النقد منذ حزيران 2018. اشارت الدراسة إلى أسباب الانزلاق، وكذلك إمكانية الإنقاذ.

يتأثر سعر الصرف بانتاجية البلد بالنسبة لشركاءها التجاريين (نموذج موندیل – فليمنغ)[5] "عندما تتباعد الإنتاجية بين شريكين تجاريين، يجب أن تتقدم الأجور ببطء أكثر في البلد الأضعف أو تنخفض عملته وتؤثر على المستوى العام للمعيشة". وفي هذا الصدد، يلاحظ بول كروغمان "ما يهم هو المعدل الداخلي لنمو الإنتاجية؛ المنافسة الدولية مهمة، ولكن إنتاجية البلاد لا تعتمد عليها على الإطلاق". العملة ليست محصنة ضدّ المضاربة؛ لكن لا يتم مهاجمة عملة ذات مصداقية أبداً؛ في حين أن العملة "المشكوك بمصداقيتها" تقع دائما في دائرة الخطر وتعاني من المضاربة والتضخم.

يعزز كل مصدر من المصادر التالية استقرار العملة، لكنه يشكل مخاطر مالية أكبر إذا لم يستعمل وفقا لطبيعته :

1- **التصدير والدخل المماثل:** يشكل الدخل من الصادرات والسياحة وسائر الخدمات المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية التي يمكن استعمالها للاستيراد والحصول على خدمات من الخارج؛
2- **التحويلات:** تشكل حوالات اللبنانيين العاملين في المهجر، وكذلك عائدات الاستثمارات اللبنانية في الخارج دخلا يستخدم عموما في استهلاك الأسر المعيشية؛
3- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: الأموال التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار هي من حيث المبدأ موضوع توظيف أو استثمار يحافظ على رأس المال؛
4- **ودائع أجنبية**. يجب أن تراعي ائتمانات تلك الاموال مدة الايداع؛
5- **الهندسات المالية**. من حيث المبدأ، يجب أن تعالج حالة استثنائية، قصيرة الأجل، ويمكن عكس مسارها.

[5] Mundell-Fleming model

تعتمد قوة العملة على توازن وطبيعة تدفق العملات إلى البلاد. وبات السبب الرئيسي لضعف العملة استخدام الودائع لتمويل الاستيراد وسد عجز الخزينة – اي ما يسمى بالعجز المزدوج – ونجم اليوم الانهيار عن الطلب المفرط على الدولارات لتمويل الاستيراد؛ واكثر ما تهدد المضاربة في وضع كهذا اذا ما استمر .

ملحق رقم 2: **خطة عمل "الحلقة الفاضلة"**

1- تحسين الانتاجية: تسهيل دمج مؤسسات الانتاج

11- اعفاء الشركات المندمجة من ضريبة ربح اعادة تقييم الاصول

12- انشاء صندوق لتمويل عمليات الدمج

2- دعم الطلب الكلي: احياء الثقة

21- انشاء ادارة موارد بشرية قادرة على تنظيم وتفعيل القطاع العام

22- طمأنة اجراء الدولة على وظائفهم

71/23 تفعيل تطبيق صندوق التقاعد

72/24 اعداد مشروع ضمان البطالة

07/25 تطبيق شبكة الامان الاجتماعي رغم الظروف الراهنة

26 تخصيص 10% من الموازنة للبنية التحتية رغم الاوضاع المالية

3- حماية توازن تدفق النقد – ترشيد التجارة الخارجية

31- تكليف المجلس الاعلى للجمارك اتخاذ اجراءات كفيلة بخفض الاستيراد 30%

32- طلب من وزارة الصناعة التعاون مع المجلس الاعلى للجمارك من اجل رسم سياسة الحماية الصناعية

33- طلب من ايدال وضع وتنفيذ خطة لتعزيز الصادرات

34- تجميد كل الاتفاقات التجارية التي لم تؤدي الى تصدير بنسبة 40% من الاستيراد

4- السياسة الضريبية: الحد من فروقات المداخيل

41- تجميد كل زيادة ضريبية – الاعتماد مجددا على الضريبة التصاعدية

42- الليرة اللبنانية – Crawling Peg انطلاقا من سعر صرف منطقي – نظام BBC[6]

43- اليوروبوند – معالجة الوضع وفقا لامكانات الخطة على يد هيئة ادارة الدين العام

[6] BBC (Basket of Currencies, Broad Band, Crawling), John Williamson

44- دعم السلع الضرورية – استبدال الدعم بمنحة مباشرة الى ذوي الدخل المحدود

5- الدين العام – انشاء هيئة مستقلة لادارة الدين العام

51- اعداد برنامج لتخفيض الدين العام فورا الى نسبة 100% من اجمالي الناتج المحلي المرتقب بالخطة – ومن ثم الى 70% في غضون 3 سنوات

52- البحث عن امكانية الحصول على ضمانات دولية لاصدار سندات جديدة بدلا من الحصول على تسليفات

53- العمل على تحسين تصنيف سندات لبنان السيادية والعمل على تسديدها فعلا بالاستحقاق

54- تحسين ادارة الدين، المحافظة على نسبته من اجمالي الناتج المحلي، والاستفادة من دوره الاقتصادي

6- استقلالية القضاء – احياء ثقة المستثمرين

60- اعتماد مشروع نادي القضاة

7- العقد الاجتماعي – شبكة الامان الاجتماعية

71- البدء في تنفيذ صندوق التقاعد وحل المشكلة الناشئة عن انهيار تعويض نهاية الخدمة

72- اعداد مشروع ضمان البطالة

73- انشاء "صندوق تضامن" للمواطنين خارج القوى العاملة

ملاحظة. لم نناقش الودائع أو إعادة هيكلة المصارف. اذ بعد 6 أشهر من تنفيذ هذا البرنامج، يمكن إعادة هيكلة البنوك وإعادة جدولة الودائع بشروط أفضل بكثير من تلك التي يمكن اعتمادها اليوم .

غرفة التجارة والصناعة والزراعة
Chamber of Commerce Industry and Agriculture
of Beirut and Mount-Lebanon في بيروت وجبل لبنان

ECONOMIC REFORM & RECOVERY IN LEBANON (THE VIRTUOUS CIRCLE)

Roger E. Khayat

May 1st 2024

The Economic Research Center of the Chamber of Beirut and Mount Lebanon has made it its duty to have a permanent economic recovery program since the first manifestations of the crisis following the "CEDRE" meeting on April 6, 2018 in Paris. Successive editions have not only adapted the program to the evolution of the crisis but have also refined the measures and identified the essentials of what is useful. The main thing is to reactivate the economic circuit; otherwise, it is impossible to predict a way out of the crisis; all the reforms and aid that we can hope for are nothing but adjuvants which would only have an effect if the economic circuit has regained its proper functioning. This is what this program aims to do in the hope that one day a government will benefit from it.

If the country is not making progress on reforms, it is not for lack of will. Reforms are impossible without stimulus; the bet that reforms can induce recovery is a losing bet in the current environment. I believe the authorities are aware of this; At least when we consider the details, we realize it perfectly.

This program is in fact a recovery program which essentially aims to "reactivate the economic circuit". The strategy developed (see the pillars of the reform pp. 10 and seq.) is based on an objective analysis of the crisis and a concrete vision of the synergy it generates. Implementation study shows that in six months the crisis can be reversed and reforms become quite possible

APPENDIX 2 proposes a series of measures that can be started without delay, reverse the TREND AND PUT THE COUNTRY ON A TRACK OF RAPID PROGRESS.

Contents

ECONOMIC REFORM & RECOVERY IN LEBANON (THE VIRTUOUS CIRCLE) 37
The Root of the Crisis. 39
The Virtuous Circle. 40
The major challenges. 42
- Deterioration of productivity. 42
- Decline of aggregate demand 42
- Large foreign trade deficit. 43
- Expansion of social inequalities. 44
- Increase in public debt. 45
- Corruption. 45
The Pillars of the Reform 47
- 1 Restoring Productivity by Facilitating Mergers; 47
- 2 Support Aggregate Demand; 49
- 3 Reduce the foreign trade deficit; 50
- 4 Revise tax policy in a more egalitarian direction; 51
- 5 Independent management of public debt; 53
- 6 Guarantee the independence and integrity of the judiciary; 54
- 7 Strengthen the social safety net; 55
Synergy of initiatives 56
- 'a – Decrease of Trade deficit 57
- 'b – Decrease of Unemployment 57
- 'c – Expansion of Local Investment 58
- 'd – Foreign Direct Investment 58
- 'e – Public-Private Partnership 58
- 'f – Job creation – expanding the labor force 59
- 'g – Reducing inequalities 60
- 'h – Increased demand for local products. 61
- 'i – Stabilization/Amortization of Public Debt 61
- 'j – Budget equilibrium 63
- 'k – Return to democratic values 63
- 'l – The path to inclusive development 63
Appendix 1: Stability of the Pound 64
Appendix 2 : Implementation Program 66

The popular revolt that broke out on October 17, 2019 revealed the dire situation in which the country finds itself. The middle class is gone. The majority of citizens can no longer give their children a decent education, they have difficulty accessing health, and hunger affects large sections of the peripheral population. At the same time, the echo of corruption makes the situation unbearable for the suffering population.

The pandemic that hit on March 2020 and the explosion that occurred at the port on August 4 and destroyed half of the capital, ended up plunging the population into despair. However, the most serious remains the economic crisis, the sharp deceleration of activity, collapsing businesses, inexorably rising unemployment and relentlessly spreading poverty.

Lebanon is again without a President of the Republic, without a titular government, without a governor of the Central Bank. Prominent positions are filled by alternates. The administration is content with a limited presence when it is not on strike. Justice is in crisis.

At this stage we have understood that political leaders have no interest in opening the Pandora's box, which condemns them, despite the cost assumed by the citizen. Unemployment stands at 29.6% of the working population [7] and underemployment increases the inactivity of this same population by more than 20%. More than 80% of the population[8] lives below the poverty line. The shadow of the 75–90 civil war prevented the explosion. Until when?

Five countries have taken charge of electing a president of the republic and helping Lebanon to undertake reforms and revive the economy: France, the United States, the Kingdom of Saudi Arabia, Egypt and Qatar. Unfortunately, they do not find enough answers in Lebanon to move forward. A two-speed country with multiple obedience where each fraction sees only its interest and where the State does not have the necessary grip to protect the common interest.

The Root of the Crisis.

The Lebanese crisis is atypical. It came after several years of financial difficulties and economic stagnation. It fell on a country out of breath. The

[7] It is estimated that the unemployed at the end of 2020 was 510,000 out of a working population of 1,726,000.
[8] Not including displaced Syrians, all of whom live below the poverty line.

rentier economy, which financed the State and made depositors happy, very early on caused the crowding out effect of SMEs to the point of ruining the production economy. This policy was maintained for more than 20 years thanks to the flow of deposits but from 2016 caused the fall of reserves and in 2019 the financial collapse.

Reports from the WB and other rating agencies have stigmatized budget deficits and the financial abyss of the state - Whether the amount exceeds 120 billion dollars or more is not the root cause of the collapse - the very high real interest rates that have been applied since the mid-1990s have ruined many businesses and the productive economy with it. The attraction of capital is of interest only insofar as it is channeled towards productive investment. In Lebanon, deposits became bloated (4 times the GDP) but their remuneration came from the State with non-reimbursable funds. The collapse was the result of cumulative losses.

Excessive real interest penalizes production companies and year after year competition from more disciplined foreign countries eliminates them. The result can be seen in lack of investment and unemployment. The excessive financial revenues levied on the products of the companies drive them out of the market. The phenomenon is classic "when real interest is permanently maintained above its natural rate, the economy sinks into deflation[9]".

Today, the government and the political parties are focusing on foreign aid. It depends on the reforms that have not been initiated for four years. As it is not said that foreign aid brings the solution to our problems. A hundred billion debts did not prevent us from sinking. It is easy to attribute all misfortunes to corruption; As deplorable as it is, it is not nearly as damaging as deflation.

A great resource is not enough to bring back prosperity; it must be integrated into the economic circuit. Many countries have had the support of the World Bank, have benefited from substantial loans and applied the reforms demanded by the creditor countries. Wasted time: If the economic circuit does not recover, depression is at the end of the road.

The Virtuous Circle.

How to restore the economic circuit?

[9] John Gustav Wicksell, 1851 – 1926 shares with Myrdal the concept of "natural rate of interest" and attributes to administered rates, and/or the fact of a financial oligopoly, a lasting imbalance

In the opposite way to that which generated the crisis; It is a question of creating a "virtuous circle" where the various factors tend towards an increasingly confirmed equilibrium: Production (supply), distribution, consumption (demand), investment (savings), employment, financing, external trade, public service.

The question that arises, can the government's projects (Fight against corruption, CEDRE program, McKinsey plan, hydrocarbon resources, contribution to regional reconstruction) create a virtuous circle to restore the economic circuit?

Otherwise, what to do to restore this circuit?

Since 2000, the BDL has tried to limit the perverse effect of high interest rates by granting subsidized loans to certain production sectors and housing. $1.6 billion was thus granted to production and 100,000 young people gained access to property. This effort has supported some to the detriment of others with no other effect than to provoke abuses hindering the proper functioning of the market economy.

The reform is characterized by compulsory "costs and deadlines" to be respected. Otherwise, the deterioration of the situation may be faster than the recovery, and the efforts invested without result, while the nation carries on its descent into hell.

A reform programme must identify a limited and feasible number of initiatives with a major impact on the social, economic and political life of the country. It must redress the situation in the present, and set the stage for longer-term inclusive development. Thus, the transition from reform to development preludes the state's access to the status of the first world.

The onset of the crisis date back to the mid-90s since emigration resumed with increasing attraction, confirming the lack of work opportunities in Lebanon. Despite reconstruction at the time, Lebanon offered little or no employment opportunities.

The normalization of the real interest rate (nominal rate less inflation) is the basis of investment and employment. No economic recovery is possible before the normalization of the real interest rate. Both administered rates and oligopolistic practices distort market forces. The first step is to ensure the competition, fluidity and independence of the financial market, a sine qua non of an efficient market economy.

Moderate inflation (3% to 4%) would be necessary to guarantee the dynamism of the productive sectors.

The major challenges.

The situation that preceded the crisis of October 17, 2019 predicted a future collapse:

- Deterioration of productivity
- Decline of aggregate demand
- Large foreign trade deficit
- Expansion of social inequalities
- Increase in public debt
- Corruption

Deterioration of productivity.

The deterioration of productivity in recent years is mainly due to the rapid weakening of demand, and its direct consequences are the build-up of stocks and/or the rise in the cost of labor due to underemployment, the time to work out a new adaptation to the market. The continuous fall in demand has created an increasingly unfavorable cost structure in companies that has brought many concerns to a standstill.

The decline in productivity began with the disaffection of tourism in 2011 which has spread to all sectors. Businesses that have since closed have allowed others to resist for a while, but the lack of recovery has not stopped the general decline of activity.

Productivity is the fundamental element of economic activity because of its direct effect on foreign trade and employment in the country.

Table 1	GROSS DOMESTIC PRODUCT					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Growth	1.90%	0.40%	1.60%	0.60%	0.60%	negative
USD current	48.30	49.97	51.24	53.39	53.71	53.71
USD constant	47.38	51.84	51.66	51.00	50.45	50.17
Deflator	1.90%	-3.75%	-0.82%	4.48%	6.07%	6.60%

The year 2020 and following are not significant and cannot be taken into account.

Decline of aggregate demand

The retail consumption index established by the Beirut Merchants Association in collaboration with FRANSABANK stood at 54.25 at the end of 2018; base 100 at the end of 2011. The index of the *Lebanese Franchise Association* and the CCIA-BML cross-checks this figure over the same period. These two

indicators clearly show that the crisis was well under way, 2019 only brought it to light, and the situation in 2020 could only lead to the disastrous consequences that the country witnessed.

The level reached by interest rates (the *Beirut Reference Rate* rose in June 2019 to 9.72% on the dollar and 13.38% on the Lebanese pound) has exacerbated the situation. It is obvious that this rate was likely to block any investment and further reduce demand. The subsequent rate cut is totally disconnected from the market and in any case illegitimate because it applies to authoritatively frozen deposits.

Table 2	BEIRUT REFERENCE RATE					
	2014 July	2015 July	2016 July	2017 July	2018 July	2019 July
Interest rate on LL	8.61%	8.70%	8.70%	8.66%	10.70%	13.49%
Interest rate on USD	5.99%	6.11%	6.34%	6.79%	7.50%	9.81%

IMPACT OF INTEREST RATE ON GLOBAL DEMAND[10]

- If $r<r_n \rightarrow D_+ \rightarrow PX_+ \rightarrow$ Inflation
- If $r>r_n \rightarrow D_- \rightarrow PX_+ \rightarrow$ Deflation

r	Real interest rate
r_n	Natural interest rate[11]
$D_{+/-}$	Aggregate demand
$PX_{+/-}$	General price level

The slope followed by unemployment, from 2018, was likely to frighten consumers and push them to postpone non-essential purchases for fear of losing their income (liquidity trap). The rise of the dollar in 2020 completed the collapse of demand.

Large foreign trade deficit.

In 2018 imports amounted to $19.98 billion while exports amounted to $2.95 billion reaching a deficit of $17.03 billion The current account, which records the movement of services and the transfer of income, was only able to reduce this deficit to about $12 billion, significantly reducing employment opportunities in the country.

[10] J. G. Wicksell
[11] Gunnar Myrdal

Table 3		FOREIGN TRADE			
	USD Bn	2015	2016	2017	2018
Balance of Payment		-3.35	1.24	-0.16	4.82
Current Account		-8.12	-9.86	-12.4	-12.3
Trade Balance		-15.2	-15.73	-16.74	17.03
- Import		18.07	18.71	19.58	19.98
- Export		2.95	2.98	2.84	2.95

Since the early 2000s Lebanon has been convinced (indiscriminately) of the benefits of economic openness, it has eliminated tariffs, with rare exceptions, believing that it could upgrade its industry and agriculture to balance the external current account without the need for protection; and failing that, the government of that time, instead of recognizing its mistake, chosed to declare Lebanon a "country of import" as if it were an irrefutable paradigm. We owe them this catastrophic result.

The GATT and subsequently the WTO have long ignored the main objective of foreign trade, which is the balance between imports and exports, focused on the opening of borders to promote competition and the optimization of factors. Unfortunately, an economy can only benefit from that after it has ensured a certain balance favorable to its development. The foreign trade deficit generates unemployment; Similarly, the surplus generates inflation.[12].

Expansion of social inequalities.

Two aspects dominate the social panorama today: the erosion of the middle class that once made Lebanon's fortune, and a large part of the Lebanese who lived below the poverty line, i.e., 30% of the population before the October 2019 crisis (82% today according to ESCWA), whose individual income was below $11 per day in 2019 and would now be less than $7 in 2023 and $16 per family.

On a human level this is unacceptable. Lebanon still had an estimated per capita income of $19,000 in purchasing power parity. Economically, this is detrimental because the more concentrated the income, the lower the overall expenditure in the country. The employee spends all of his income, while the beneficiaries of high incomes, particularly at the top of the scale, spend only a small part and most of it outside the country.

Fiscal policy, with the dominance of VAT, is not to reduce inequalities as much as it has itself exacerbated them.

[12] J. G. Wicksell, ibid.

Increase in public debt.

With $91.6 billion in 2019, public debt had reached 161% of GDP; and debt service 31.6% of the total budget, or 9.4% of GDP.

As long as the budget was in deficit, public debt could only increase; and in the absence of growth, its ratio to GDP and its weight on the state budget deteriorate. The CCC rating of Fitch and Moody's has come to stigmatize this critical situation.

The most serious is that the size of the debt has led to record interest rates that have exacerbated the crowding-out effect of production companies and the risk of collapse of the national economy; especially since most of the debt is held by the central bank and Lebanese banks.

Table 4	STATE BUDGET					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Budget Deficit	-3.07	-3.95	-4.94	-3.75	-6.24	-5.84
Budget Income	10.88	9.58	9.92	11.62	11.54	11.06
Budget Spending	13.95	13.53	14.86	15.37	17.79	16.9
Public Debt	66.57	70.31	74.86	79.5	85.1	91.6
Debt's Service	4.19	4.46	4.76	4.99	5.41	5.35
Primary Result	1.31	0.72	0.72	1.42	-0.64	-0.29

Corruption.

In principle, corruption is economically neutral: Purchasing power goes unduly from one agent to another but it remains available on the market. However, the effects on public management are catastrophic. The companies that use this process are far from being the best, and the costs involved are far from being the most economical. Corruption is the source of "anti-management".

However, it is neither by law nor by bureaucracy that an end to corruption can be put, but by an independent and efficient judiciary. This is the case all over the world. The least corrupt countries enjoy justice that is independent of political authorities and capable of judging in complete freedom There are countless examples in the world.

Summary of the vicious circle

- **High Interest rates** f. (Function of:) Decrease of reserves, increase in country risk, restrictive monetary policy, political and/or security deterioration.
- **Gradual decline in aggregate demand** f. Unemployment, liquidity trap, significant decline in profits.

- **Increasingly frequent business shutdowns** *f*. Crowding out effect of SMEs, market contraction, lack of feasibility, lack of liquidity, unfavorable expectations.
- **Rising unemployment** *f*. Business stoppages, competition from foreign labor, oversized public sector and urgent need to offload staff.
- **Inflationary pressure** *f*. Financing the double deficit in the face of a production shortfall

These challenges feed each other to form a dynamic that frustrates any hint of a solution or any "good practice" supposed to rectify a situation or plug a breach. Thus:

The decline in productivity and demand are considered inevitable, yet the Beirut Merchants' Association and the *Lebanese Franchise Association* are following them closely. These are the only statistics followed by the private sector in the rules of the art.

Economists are divided on fiscal policy. Some believe that in times of crisis it is very dangerous to raise taxes because it would accentuate deflation; and others advocate raising taxes, particularly VAT to 15%, at least on luxury goods.

The Association of Industrialists is unable to get the Government to accept basic protection. Yet it is the only solution to limit the rise of the dollar and promote the export of Lebanese products once the springboard of the domestic market is acquired.

Finally, the fight against corruption would be a wishful thinking as long as magistrates report to political leaders and the latter to their great electors, the kings of corruption. Unfortunately, we have repeatedly witnessed the marginalization of magistrates who had the esteem of their colleagues and the admiration of the nation. There would be no justice as long as the magistrates depend on the political parties, and those who refuse an injustice or a free pass are very quickly sanctioned.

The Pillars of the Reform

When the crisis is systemic there is no point in plugging the gaps, it is necessary to develop a virtuous circle that puts in place the pillars of an effective integral system that consists of:

1– Restore Total Factor Productivity;
2– Support Aggregate Demand;
3– Reduce the Foreign Trade Deficit;
4– Revise Tax Policy in a more egalitarian direction;
5– Independent management of the Public Debt;
6– Guarantee the independence and integrity of Judiciary;
7- Strengthen the social safety net;

In a changing economy these factors interact closely; One cannot exist without the other and the progress of one factor consolidates the others. The particularity of these 7 factors is that they are necessary and sufficient to effect change; Moreover, they can and must be started simultaneously to give their full effect.

1 **Restoring Productivity by Facilitating Mergers;**
Support Aggregate Demand;
Reduce the foreign trade deficit;
Revise tax policy in a more egalitarian direction;
Independent management of public debt;
Guarantee the independence and integrity of the judiciary;
Strengthen the social safety net;

Primo vivere. The CEDRE conference understood that the reform had to be done in collaboration with the companies in the logic of the market. Only a clearly favorable climate for productivity could improve the general situation of enterprises in Lebanon and consequently the country's economy. It must be noted that all the isolated efforts that have been made over 20 years to support certain sectors and/or upgrade them have not been sufficient to consolidate the economy. While there have been some successes at the individual level, there has been no positive effect at the national level. The day before the outbreak of the crisis the economy was already experiencing unemployment over 20%, a trade deficit over 35% of GDP and a public debt of more than 90 billion dollars, with all indicators in the red. This did not bode well for the future.

The company can be counted on to improve its own lot if given the opportunity. Here the opportunity is called "productivity" and should in principle allow it to better face international competition.

Industrial companies are increasingly asking for protection. This has become essential, however it does not solve everything, given two factors:

The first is that protection is likely to be disappointing. Producers will be able to increase their market share slightly, they will not be able to take a significant share of imports. The "New Theory of International Trade" for which Paul Krugman received the Nobel Prize in 1979 shows that in advanced markets the theory of competitive advantage is defeated by the oligopolistic tendency of dominant transnational corporations, not to mention modern consumer behavior that favors variety over price. Purchasing power is sufficiently concentrated in Lebanon to largely favor the preference of "choice" over "price", frustrating protection.

The second is that it is imperative to produce for foreign markets. It is almost impossible to sell all the production on the local market under acceptable conditions. The limit comes as much from the preference for "choice" on the demand side as from "economies of scale" on the supply side.

If we can give local producers the ability to get closer to their "optimum productivity threshold" and thus improve their market both domestically and externally, we can advantageously supplement protection in the medium term, and foreign markets would once again become more welcoming to Lebanese products.

Mergers / Acquisitions

Mergers and acquisitions offer the fastest way to achieve a significant improvement in productivity, while valuing and ensuring the sustainability of companies' intangible capital. It is from the mergers / acquisitions supported by the BDL, over the two previous decades, that the banking system has become the privileged sector of the Lebanese economy. If the banks can be criticized for their dominant position, condemned by anti-trust laws, and which ended up losing them, this hardly applies to SMEs, which provide the bulk of the country’s production.

The capital gains tax payable for the revaluation of assets is an obstacle to mergers and acquisitions by companies. There would be no harm in waiving this requirement, especially since the asset does not evaporate in the merger and/or acquisition by a third party and the tax authorities can always claim the capital gain in the event of a sale of the asset.

An M&A support plan would be infinitely cheaper and more effective than the assisted rates that the BDL has granted for 20 years. for the support of various sectors; and more rational market selection, through mergers and acquisitions.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

One can imagine that the initiative is born at the Economic and Social Council and/or in an initiative of Economic Organizations. If the Ministry of Finance accepts the repeal of the capital gains tax or its transfer to the new entity, the project could be submitted to the Government without delay.

In either case, two months would be sufficient, once the decision in principle had been taken, to bring it into force.

Restoring Productivity by Facilitating Mergers;

2 **Support Aggregate Demand;**
Reduce the foreign trade deficit;
Revise tax policy in a more egalitarian direction;
Independent management of public debt;
Guarantee the independence and integrity of the judiciary;
Strengthen the social safety net;

There is no way out of the crisis before demand is restored. It is at its lowest now due to the evaporation of income, the liquidity trap motivated by fear of tomorrow, the change in consumption habits. However, we can explore three avenues that can make the market buoyant:

Conquer as much as possible of the import market, which remains active with the equivalent of $19 billion per year;

Strengthen as much as possible the export market, which would be unlimitedly assimilated if Lebanon takes rational measures to improve its productivity;

Finance the salaries of cash-starved companies. Adopt unemployment insurance and "citizens' income" without delay.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

The bottleneck in the internal market is financing and prices. The price problem will be solved by freezing trade agreements for 3 to 5 years, which is compulsory to protect currencies; the issue of financing can be significantly improved through the facilitation of mergers, especially with a foreign company; In any case, internal credit is the easiest to restore.

Expansion into the domestic market will promote exports; streamlining administrative procedures and services would do the rest.

Every country in the world has understood the priority of supporting incomes. It is too late to calculate the implication on prices and standard of living. The consequences of non-support are much greater. It must be considered that the indispensable support of the economically weak today will be borne by the whole nation tomorrow, amortized over several years.

Assuming the financing of wages in place of companies that lack liquidity is to support aggregate demand, keep the company alive, and protect the national wealth, while the entrepreneur still bears responsibility for his operation. This is a boon for the state as many companies risk becoming obsolete; The private sector is much better equipped to manage change. The financing of companies would be done by their banks and does not require any delay.

Unemployment insurance is just waiting to be voted. Several coherent projects are available.

The citizen's income is intended to compensate for the gap between the individual's income and the subsistence minimum. It is a question of national solidarity; Today it is also an economic requirement.

Restoring Productivity by Facilitating Mergers;
Support Aggregate Demand;

3 **Reduce the foreign trade deficit;**
Revise tax policy in a more egalitarian direction;
Independent management of public debt;
Guarantee the independence and integrity of the judiciary;
Strengthen the social safety net;

The Trade Balance in the modern sense of the term covers products and services; while in Lebanon it only reflects the movement of goods. Lebanese statistics include services in the "Current Account", which also includes remittances from emigrants as well as income from investments abroad.

When the trade balance (goods and services) tends towards equilibrium, growth translates into new jobs. While the surplus or deficit of the Balance of Payments results in an increase or decrease in the country's foreign currency reserves.

The current account deficit amounted in 2018, the last normal year, to $13.36 billion, reducing the trade deficit (goods) by $3.67 billion due to the net export of services and the net transfer of Lebanese workers abroad. The Balance of Payments ended with a deficit of $4.82 billion. The balance of payments deficit climbed to $5.85 billion in 2019 and reached $10.55 billion in 2020, recording an abnormal capital outflow; in 2021 the deficit amounted to $1.96 billion and in 2022 to $3.2 billion

The foreign trade deficit has always resulted in a lack of employment; the balance of payments deficit has caused the financial turmoil of the past two years.

The only possible response today is to reduce the current account deficit. There is no control over the movement of capital, whose positive balance

should never have been used to cover the import invoice; however, we can count on the remittances of migrant workers to their families in Lebanon, which have always been constant and have remained in 2022 around $7.0 billion.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

Two or three years ago, before the currency collapsed, one might have hoped that improved productivity would improve the Current Account enough to dispense the country from resorting to protection to revive productive sectors. It would be irresponsible today to wait any longer.

The mission should return to the High Council of Customs to draw up and implement a plan to reduce the trade imbalance and the excessive outflow of foreign currency that has caused Lebanon a lasting crowding-out effect with the consequences that we observe on economic activity and the state budget.

New Deal to the Production Sectors

It is not a question of abandoning the economic opening that Lebanon has always adopted and that it has consolidated over the past two decades; but to resort to imperative measures limited in time for its safeguard. As a basis for discussion, we can put forward:

A rate of 10% is necessary on all imported products, which have an equivalent whose added value in Lebanon exceeds 40% ex-factory, to cover the costs incurred by the production sectors for lack of a favorable environment;
The rate can be raised to 25% for products that justify intensive employment or that have an energy cost of more than 5% of their ex-factory price;
The rate can reach 40% for a maximum period of 2 years for industries threatened with closure and which initially meet the previous conditions.

Restoring Productivity by Facilitating Mergers;
Support Aggregate Demand;
Reduce the foreign trade deficit;

4 **Revise tax policy in a more egalitarian direction;**

Independent management of public debt;
Guarantee the independence and integrity of the judiciary;
Strengthen the social safety net;

In 2018 several changes affected taxes and duties in Lebanon. They were applied with the aim of reducing the deficit which was determined in the budget at $4.8 billion (8.9% of GDP) The achievement amounted at the end

of the year to $6.5 billion (12.1% of GDP), the *Laffer curve*[13] having played its role as foreseen.

To avoid a reedition of the same phenomenon and reduce the deficit from 11.5% of GDP to less than 9% of GDP, the State chose in 2019 to reduce operating expenses. In times of stagflation the result, as expected, was a slowdown in business and a contraction of the tax base that thwarted the expected reduction.

The risks of tax leakage have pushed the State to favor taxes that are easy to determine (VAT), and/or to collect, rather than tax justice. With the accumulation of amendments, rarely made for tax fairness, we have arrived at a complex system that does not serve the social and economic objectives that should have governed its development.

One of the consequences was the impoverishment of a large segment of the population, 30% in 2019, 50% at the end of 2020, 82% in 2022 living below the poverty line. Another consequence is the lack of demand for local products, the lack of investment and the abysmal unemployment that we witness.

It is high time to revise tax policy in a more egalitarian direction, regardless of the difficulty of collection; The benefits that can result, as inclusive development and social peace, are infinitely greater.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

"Fiscal stability" requires taking the necessary time in establishing and implementing a modern tax system. Although sources that can serve as a guide abound and we can later correct the applied rates and even the structure of taxation, it is better to take time, no case is absolutely similar, Lebanon is among the least egalitarian countries and this flaw weighs heavily on its development and security.

A long-term tax review should be carried out with a view to "fiscal stability", and avoid intermediate changes that always represent a handicap to investment.

It is better to set the final targets at the outset and take the time necessary for an impact assessment for each of these changes to ensure that they are in line with the objectives, and to admit only those that would firmly reduce inequalities in the country.

Restoring Productivity by Facilitating Mergers;

[13] The tax yield will fall as a result of the tax increase when the tax burden is high

Support Aggregate Demand;
Reduce the foreign trade deficit;
Revise tax policy in a more egalitarian direction;

5 **Independent management of public debt;**
Guarantee the independence and integrity of the judiciary;
Strengthen the social safety net;

The Public Debt could hardly fall without an autonomous administration that holds the authority of the issuance and has sufficient negotiation power to set up and execute a rational policy that optimizes the conditions of the State's recourse to debt. The interest rates paid over the last 20 years are incomprehensible and could only lead to the bankruptcy of the state. In the last 10 years the interest rate on Lebanese Eurobonds was around 7% while the rate on 10-year US Treasury bills was less than 1%. The rate on LL treasury bills was even more fanciful for a stable currency for 20 years. The rates served in 2018 and 2019 reached 15% and heralded the collapse of the State.

Since Lebanon's independence, tax matters have been the responsibility of the Parliament. Moreover, all loans to date have been covered in advance by a law. It would be wise for this law to be based on concrete and direct information from the organization in charge of the debt.

Now that the State has defaulted, all the debt is due, which some do not want to understand, and must be negotiated. An independent and competent administration is needed more than ever; and without delay.

In the 70s the public debt had put the economy of Mexico on the verge of bankruptcy. The government obtained the guarantee of the US Treasury on half of the debt and interest rates suddenly fell to a practicable level that quickly allowed the country to recover. If the Lebanese state had asked the donor countries to guarantee part of its debt, instead of increasing its exposure, it could have adjusted its interest to international rates and we would not be here. This is precisely the function of a debt administration.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

The primary role of a debt administration would be to renegotiate the maturities of the public debt, starting with default, in accordance with the stimulus package.

Debt management should start with a serious investigation of the State's commitments. It is not enough to know the amount and maturities of the public debt, nor to push these maturities indefinitely; it is also necessary to know in such a precise way the commitments of the "Council of Development

and Reconstruction" and other public administrations, including "Electricité du Liban", and the municipalities.

The stock of debt matters only in terms of GDP and the upward or downward "trend" it takes. However, it is essential to have sufficient transparency and planning that avoids surprises. Whatever the amount of debt, it remains manageable if it is consistent with GDP. Otherwise, other measures are necessary. The main thing is not to let the situation deteriorate. A declining debt trend is already an early exit from the crisis.

However, any solution presupposes a responsible authority that controls the entire debt and has the authority to negotiate and commit to a solution.

Restoring Productivity by Facilitating Mergers;
Support Aggregate Demand;
Reduce the foreign trade deficit;
Revise tax policy in a more egalitarian direction;
Independent management of public debt;

6 **Guarantee the independence and integrity of the judiciary;**
Strengthen the social safety net;

From justice we can rebuild the entire administration, ensure the rule of law and respect for all the human and social values to which the citizen aspires. Modern society today sees justice as the power that protects the citizen against arbitrariness and/or the excesses of other powers. As such, justice cannot be dependent on any power other than itself.

It would be wise to entrust the supreme authority of the judiciary to the Superior Council of the Judiciary by protecting it from political interference. It would be responsible for appointing judges, deciding on their transfers, finalizing and reviewing procedures, proposing laws and regulations, and taking any action to guarantee the independence and integrity of the judiciary. The Superior Council of the Judiciary would already be in charge of the reform of the justice system.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

One can imagine the difficulty in the current state of affairs of appointing a Superior Council of the Judiciary independent of political currents while respecting a certain confessional distribution.

A bill ensuring the independence of the judiciary drafted by the "Club des magistrats" is ready, all that is needed is to promulgate it.

In the future, the Superior Council of the Judiciary would be formed by co-optation, and would be the first administration capable of overcoming confessionalism and fixing its choices on integrity and competence.

Restoring Productivity by Facilitating Mergers;
Support Aggregate Demand;
Reduce the foreign trade deficit;
Revise tax policy in a more egalitarian direction;
Independent management of public debt;
Guarantee the independence and integrity of the judiciary;

7 Strengthen the social safety net;

The socio-economic literature no longer speaks of the welfare state by the very fact that it is the first duty of the state. Imagine the citizen voting for social security, education and other social rights; Where would be the majority?

The subject is understood, but the possibilities of the state to ensure all these benefits to which the citizen is entitled are raised. However it is not a question of capacity but of equitable sharing from which no one should escape. What is right becomes indispensable in times of crisis to support aggregate demand.

Today the priority is the unemployment insurance. It guarantees the survival of workers who would otherwise be forced to emigrate; It streamlines employment policy. More than one draft has been submitted to the Government and Parliament, it is a question of deciding.
In the current conjuncture it is imperative to establish the 'citizen's income'; It would have saved $24 billion in two years to subsidize products that went more to the rich than to the poor, and most of which were smuggled out of the country at taxpayers' expense. The priority of unemployment insurance is likely to significantly reduce the need for 'citizen's income'.

IMPLEMENTATION / DEADLINES

In the prevailing situation, the economy cannot recover without great monetary facilities; One might as well do it in a long-neglected social spirit:

1- Voting unemployment insurance, more than one viable project have been submitted to parliament;
2- Establish a ‘citizen income’ – The existence of unemployment insurance significantly reduces its cost – It has the advantage of advantageously replacing the supply card and of course any subsidy to basic necessities;
3- It is high time to adopt a rational pension fund to replace end-of-service indemnity;
4- Modernizing social security and adapting its hospital/pharmacy/insured fellows’ relationships to the Internet;

5- Seriously study the universal health project once prepared by the Ministry of Health.

Synergy of initiatives

The reform induced by the 7 initiatives above (productivity, demand support, reduction of the external deficit, tax justice, debt economy, independence of the judiciary, social safety net) presents a double synergy:

- Temporal: The correct perception of the reform should give rise to favorable expectations that will change the terrain and make effective in the immediate future measures that have not yet been implemented and/or that have not yet had the material time to produce their effects;
- Aggregated: It is not only the primary initiatives and the measures that support them that will change reality, but the countless effects that will appear from their application and interact to consolidate the reform.

Among these effects, we can already identify some whose implication is clear as the object and subject of the reform. More can be revealed on analysis.

Diagrams that describe the direct impact of selected initiatives on each other form a small part of the overall synergy that ensures change, but they demonstrate the coherence of the system.

1- Reduction of the trade deficit
2- Falling unemployment
3- Investment expansion
4- Foreign direct investment
5- Public-Private Partnership
6- Job creation, expansion of the labor force
7- Reducing inequalities
8- Increased demand for domestic products
9- Debt stabilization/amortization
10- Budgetary balance
11- Promotion of democracy and civil values
12- The path to inclusive development

.

‘a – Decrease of Trade deficit

The financial emergency now requires freezing trade agreements with the countries from which we import more than double our exports to these same countries. A direct initiative that would, however, be limited in time, and would later allow a gradual return to greater liberalization of foreign trade. Trade agreements must be revised by introducing certain services important to national production, such as computer programs, architectural studies, civil engineering plans, cultural and/or artistic production, intellectual products in general, but without affecting the liberal professions that would be considered when accession to the WTO.

Given the structure of demand, improving productivity would be more effective than protection. Indeed, a large segment of imports is not very sensitive to price, and the increase in the tariff would be far from reducing imports proportionately. Let us recall here the importance of variety for the consumer, which is increasingly confirmed, as the standard of living rises, all over the world.

The improvement in productivity comes in part from the extension, albeit limited, of the firm's share in the local market; but above all the expansion of the external market. Add to this that the improvement in productivity will be gradual and cumulative.

Initially, it will allow the company to sell its production in good conditions, then to increase its turnover, and finally to invest. Each development normally corresponds to the average period of the 6-month transformation cycle. The complete cycle corresponds as in most cases to 18 months. Favorable expectations will certainly reduce the recovery period for the company and the sector.

‘b – Decrease of Unemployment

Unemployment has reached unsustainable levels in Lebanon for more than two years. Since 2015, it has remained permanently above 20%. The presence of displaced Syrians since 2011 is not a sufficient explanation; especially since at least a third worked in Lebanon before that date in construction, agriculture, the environment, petrol pumps, and industry. At the end of 2022 due to the crisis it would reach 30% without counting about 20% of underuse.

It is certain that the improvement in the trade deficit will translate into surplus of production and more work opportunities. These opportunities will favor Lebanese workers as active foreign workers will take advantage for normalizing their working conditions.

This first easing of unemployment cannot be very significant in absolute terms, but it has two notable advantages: the first is that it reverses the upward trend in unemployment; The second is that it is almost immediate..

'c – Expansion of Local Investment

Local investments are linked to the same value chain: Improved productivity - Reduced trade deficit - Increased production - Reduced unemployment. The renewal of the machine park, the updating of management equipment, investment in marketing and R&D would be initiated without delay as soon as the chain is in operation or the well-founded expectation of its operation.

'd – Foreign Direct Investment

We must see FDI over time. If a recovery plan is adopted they will not take much to come. The development is attractive. There are not many opportunities in a world in crisis.

Nowadays there are fewer and fewer limits to foreign investment, as a matter-of-fact investment in general no longer depends on local savings but on global investment opportunities.

Lebanon has always been a fertile ground for FDI. In the past, the production sector has hosted many industries that have fled nationalizations in the region. Subsequently, the land and financial sectors attracted many investors who shunned the production sector for lack of profitability in relation to country risk.

Improving productivity and reforming the justice system will both improve the profitability of production sectors that have become exporters again and reduce country risk. This combination should bring FDI back to the production sectors. Note that for an investor in the financial sector, there would be dozens for one or the other sector of the real economy.

'e – Public-Private Partnership

As everywhere in the world, the PPP has its privileged domain that would be poorly managed by the State or poorly served by the private sector. The law paving the way for this sector was finally promulgated after years of cogitation in parliamentary committees. Yet the experience is positive in Lebanon. The telecoms sector fell de facto into this area after the termination of contracts with concession companies and their replacement by management contracts. It is true that management subsequently deteriorated due to the assumption of costs by the State and profitability collapsed with the fall of the Lebanese pound, but that is another question. Previously, management contracts provided the State with an income equivalent to 15% of its budget.

Of course, other areas could have other objectives. State participation may be for economic, fiscal or social purposes; and in all cases private participation is likely to improve management and better achieve the objectives set.

Without the independence and integrity of the judiciary, foreign partners capable of ensuring the necessary technology transfer would find it difficult to step up; It is even doubtful that national companies will embark on such an adventure.

PPP offers a huge opportunity both for technology transfer and for the creation of new jobs, independently of the modernization and expansion of private sector enterprises. The State plans a public investment, financed by CEDRE, of 4 billion dollars over 10 years, or 400 million per year, to which is added the contribution of the private sector.

Assuming an average investment of $400 million per year, the creation of new jobs in the production sector would be equivalent to 40,000 new jobs per year.

In principle, it would take 3 years for unemployment in Lebanon to fall to its frictional level from the cruising speed of the programme. The trouble is that the procedure for setting up a PPP company is very long and may take 2 to 3 years until the time of hiring. It would be wise to launch as many projects as possible as soon as possible, and to reduce the time of the creation process. Above all, it would be wise to abandon the complex procedure adopted and return to the rules of a public limited company that has worked well in Lebanon for decades; and in which the State would take its appropriate share

'f – Job creation – expanding the labor force

Reducing unemployment to frictional levels through PPPs will certainly have a beneficial effect on the labor force, which is currently around 43.4% of the working-age population, while the benchmark in normal economies exceeds 65%.

Recurrent unemployment weighs heavily on the working population. In general, the closer unemployment gets to its frictional level, the more it encourages, because of opportunities and wages, new waves, which until then had shunned the labor market, to offer their services.

The value chain allows at this stage a structural change, that of valuing human resources, the effect of which is equivalent to a multiplier of productivity and a substantial increase in the standard of living. Indeed, Lebanon has the most educated and experienced population in the region, which we just have to put to work, what we have never been able to do, and that this program proposes.

Present Situation *		Objectif	
Current Population	5,240,000	Current Population	5,240,000
Over 15 years	3,977,000	Over 15 years	3,977,000
Working Popul. 43.4%	1,726,000	Working Popul. 60%	2,386,000
Current Unempl. 29.6%	510,000	*Frictional Unemploy.*	*96,000*
Under-Employ. 20%	345,000	*Under-Employment*	*96,000*
Pop. effectively at work	871,000	*Pop. effectively at work*	*2,194,000*

*source : CAS

'g – Reducing inequalities

Lebanon is one of the most unequal countries in the world. An income of $18,500 in purchasing power parity per capita[14], before the outbreak of the crisis in 2019, and a population below the poverty line of more than 30%[15] at the time probably already made it the most unequal country in absolute terms. With 80% below the poverty line, the situation has worsened significantly.

This inequality has a triple implication: economic, social and security.

- Economic. Aggregate demand is all the weaker as incomes are unequal. This situation can no longer be corrected by investment since the wide-open financial markets have destroyed the link between national savings and investment. Today, investment depends on the country's productivity and rating; and savings find their way into profitable local or international circuits.
- Social. The phenomenon of inequality is global and undermining the most advanced nations as well as developing nations. It is often forgotten that alongside capital and labor, there is a third factor essential to the generation and conservation of wealth, the state, which is the property of all citizens. This gives right to a decent minimum of living before any remuneration due to the labor or capital.
- Security. The flagrant inequality of income, especially when it falls below the poverty line, justifies the bitterness of the citizen. Lebanon experienced a revolution 12 years after the Second World War, then 16 years later; Since 1990, a period of 33 years has passed and the political and economic indicators are not good.

[14] In 2019 before the outbreak of the crisis followed by the pandemic and the explosion of the port, the "virtuous circle should bring back the ex-ante situation".
[15] Estimates at the end of 2020 are 55%.

A more egalitarian fiscal policy project with immediate partial achievements, clearly oriented towards the final objective, can alone extinguish the fuse that smolders under the ashes. It is not enough for leaders and historians to give confessional explanations or regional strategy to believe that events are independent of the suffering of the people.

‘h – Increased demand for local products.

While protection reserves a greater share for domestic production on the local market, but in return threatens the trade agreements and the benefits that Lebanese production derived from the countries with which we are bound by these agreements; Improved productivity increases the local market share allocated to domestic industry without reducing its export advantages, on the contrary.

Add to this that the competitive advantage obtained, whatever the means, is far from translating into a proportional impact on the market, the choice can be made on factors other than price despite the "theory of rational choice".

It should be noted that protection and/or a subsidy may be necessary to combat the oligopolistic or even monopolistic situation caused by increasing returns to scale which favor large firms at the expense of SMEs, as well as situations of imperfect competition which limit the theory of comparative advantages (Krugman: Theory of international trade, 1979).

The protection adopted to support competition must necessarily be limited in time, and disappear as soon as the causes which gave rise to it have disappeared, and/or a sufficient number of companies have reached their optimum productivity threshold.

A small protection is usually enough to restore market balance (10% to 15%). Moderate protection (15% to 25%) may be required for strategic products. STRONG PROTECTION (25% TO 40%) SHOULD ALWAYS BE ACCOMPANIED BY A LIMITED TIME FRAME. BEYOND 40% THE PROTECTION HAS NO ECONOMIC JUSTIFICATION, BECAUSE IT GENERALLY CORRESPONDS TO 100% OF THE ADDED VALUE IN THE COUNTRY.

The adaptation of the tariff is a technical and frequent function that must be assumed by the High Council of Customs; the Council of Ministers is a too heavy body to be able to assume this responsibility.

‘i – Stabilization/Amortization of Public Debt

If we ask ourselves: why does debt service take up more than 30% of the budget each year, when the national currency has been pegged to the dollar for 25 years? There is no answer.

We were caught in a vicious circle where the stability paradigm justified high interest rates, and high interest rates justified exorbitant debt servicing. An impact study could have demonstrated the collateral damage to investment and employment.

We arrived after 25 years of stability to this paradoxical situation where the State issues 10-year euro bonds at 7% while the US *10Y T. Notes* were issued at 0.8% at the same period. Obviously, Lebanon is not the United States, so why peg to the dollar? In order to reduce debt servicing, it would have been essential for an independent administration to assume responsibility and focus its management on this objective, without being subject to other conflicting objectives.

A huge debt was formed during the absence of a budget for 12 years. The budget vacancy served to cover corruption and mismanagement throughout the period to the detriment of the national economy; while public opinion was only aware of the debt service, ignoring the *crowding* out effect it has caused to production companies, and which would be far beyond the annual costs it has caused.

Working on debt amortization consists first in rationalizing debt servicing, which can only be planned and executed according to the rules of the art from an administration free of any contradictory obligations, an autonomous administration as described above.

Some politicians think of allocating the revenues from hydrocarbons to amortization of the debt; this in order to preserve these revenues from possible waste in the context of state expenditure, or as a deduction from the revenues that the state used to collect. I don't think that's a wise choice. Instead, the rational option would be to introduce hydrocarbon revenue into budget revenue and allocate debt service and scheduled amortization as part of expenditure. The additional income should allow the creation and permanent maintenance of infrastructure and the improvement of the social safety net.

This does not exclude debt for profitable projects (PPPs) whose amortization is provided by project revenues; or useful investments whose depreciation justifies being included in State expenditure after having ensured the expected development (infrastructure necessary for inclusive development).

The combination of these two moves promotes dynamic debt amortization and becomes possible with the management of an autonomous debt authority.

‘j – Budget equilibrium

Fiscal balance is compulsory but must remain an effective tool of economic policy. A certain flexibility at the end of the 2000 decade saved the United States and Europe from a crisis as violent as in 1929.

With the pandemic, budgets have slipped all over the world, but this was the only way to ensure the survival of companies and the maintenance of their jobs. The stabilization and decrease of public debt is an issue that makes the competent authority even more crucial.

It is an error to distinguish the "primary budget" from the general budget, because it amounts to saying that the slippage due to debt servicing is tolerable. This is not the case. The perverse effects are exactly the same regardless of the origin of the deficit.

On the other hand, if a tax cut or a spending surplus is necessary in times of crisis, the deficit must be considered in the medium term, for example over a 5 to 6-year horizon, after which balance is restored. The first period in which the deficit is recorded must ensure recovery quickly enough for the return to normal to take place in the best conditions without a resurgence of unemployment.

‘k – Return to democratic values

The synergy developed by the initiatives described in the first part of this paper largely fulfils the wish of the citizen and as such resembles a plebiscite of public opinion for a long-desired situation.

The various economic, social, security and political aspects of these initiatives represent exactly the civic values that citizens would like to promote in the country.

Corruption is severely punished under Lebanese law. Instead, non-enforcement should be stigmatized. Before multiplying initiatives and/or revising texts, it is necessary to ensure their strict application.

Justice reform should make law enforcement its priority. Law enforcement must cover all areas, not just corruption.

It is hoped that this initiative would be necessary and sufficient to curb corruption. It could be implemented immediately without waiting for probably unnecessary measures.

‘l – The path to inclusive development

So far, we have avoided talking about development to avoid confusion with the reform, which gives prominence to the time and energy expended to achieve change; while development is driven by other priorities.

Several development measures have been set aside for fear of delaying the reform, or even frustrating it. Yet inclusive development dominates all action, it is both the ultimate goal and the raison d'être of reform.

Appendix 1: Stability of the Pound

The stability of the currency is a paradigm that has been in place for about a quarter of a century. It has faced a severe test since the outbreak of the crisis. The determining factors have been described since June 2018. The reasons for the skidding are indicated – as well as the possibilities of collapse or rescue.

The parity of the currency derives from the variation of the country's productivity relative to its trading partners (Mundell-Fleming model) "when productivity between two trading partners diverges, wages must move more slowly in the weaker country or its currency will fall and affect the general standard of living" In this regard, Paul Krugman notes "what matters is the national rate of productivity growth; International competition is important but the productivity of the country does not depend on it" it is rather the opposite. Also, the currency is not immune to speculation; But a "credible" currency is never attacked; while a "non-credible" currency always falls under the fire of speculation.

Each of the following sources consolidates the parity of the currency, but presents a higher financial risk if the use is not in accordance with its intended purpose:

1. Income from **exports**, tourism and other services is the main source of foreign exchange;
2. The **transfer of workers**, as well as income from **Lebanese investments** abroad. This income is generally allocated to household consumption;
3. **Foreign Direct Investment**. The funds generated by this type of transfer are in principle intended for business investment or capital acquisition;
4. **Foreign deposits**. The use in the form of credits must take into account the duration of the loan;
1. **Financial engineering**. Must in principle compensate for an exceptional, reversible, and short-term issue.

The strength of currency depends on the balance and nature of the flow of foreign exchange to the country. The weakness of the pound was caused by the use of deposits to stabilize the currency and finance deficits. The collapse was caused by excess demand for dollars to finance imports.

الحلقة الفاضلة

THE VIRTUOUS CIRCLE LE CERCLE VERTUEUX

Appendix 2: Implementation Program

1. IMPROVING PRODUCTIVITY: MERGERS / ACQUISITIONS:
   11. Exempting merging companies from capital gains tax;
   12. Create a fund to support mergers.

2. CONSOLIDATING AGGREGATE DEMAND: RESTORING CONFIDENCE:
   21. Form a high commission for human resources in charge of rationalizing the employment of the State;
   22. Reassure civil servants and other government personnel about the sustainability of their employment;
   23/71 Activate the retirement plan application;
   24/72 Establishing unemployment insurance;
   25 Completing the social safety net despite the current economic situation;
   16. Devote 10% of the Budget to capital expenditure despite the economic situation.

3. PROTECTING THE FLOW OF FOREIGN EXCHANGE: RATIONALIZING FOREIGN TRADE:
   31. Entrust the CSD with the task of reducing imports by 30%;
   32. Request the Ministry of Industry to cooperate with the CSD in establishing an industrial protection policy;
   33. Entrust IDAL with the task of developing and contributing to the implementation of an export policy;
   34. Freeze for 3 years trade agreements with deficits above 40%.

4. TAX POLICY: REDUCING INCOME INEQUALITY:
   41. Freeze any tax increases; restore the progressive income tax;
   42. LL – adopt a *Crawling Peg* – start with a realistic exchange rate – Cf. BBC (John Williamson);
   43. Eurobonds – regularize the situation in accordance with the possibilities of the recovery programme – entrust the Debt Administration with enforcement;
   44. Basic food subsidies – replace with direct support for the economically weak.

5. Public debt: Establish an autonomous administration:
   51. Reduce the debt to 100% of projected GDP and 70% within 3 years;

52. Explore opportunities to obtain a guarantee instead of international financing;
53. Work to improve Lebanon's sovereign debt rating and plan for regular amortization;
54. In the long term, manage the debt, reduce the burden of its service in order to use it as an instrument for stabilizing the economy.

6. Independence of the judiciary: restoring investor confidence:
   60. Adopt the Magistrates' Club project.

7. Social contract: Social safety net:
   71. Start the retirement fund and resolve the problem arising from the collapse of the end-of-service indemnity;
   72. Establishing unemployment insurance;
   73. Create a solidarity fund "the citizen income"
   74. Modernize the CNSS and adapt its relations with hospitals, pharmacies and insured persons on the Internet.

PS. There was no talk of bank deposits or bank restructuring; 6 months after the application of this program, the restructuring of banks and the mobilization of deposits could take place under much better conditions than those that can be envisaged today.

غرفة التجارة والصناعة والزراعة
Chamber of Commerce Industry and Agriculture
في بيروت وجبل لبنان of Beirut and Mount-Lebanon

RÉFORME ET RELANCE DE L'ECONOMIE AU LIBAN (LE CERCLE VERTUEUX)

Roger E. Khayat

Le 1er Mai 2024

Le Centre de recherche économique de la Chambre de Beyrouth et Mt-Liban s'est fait une obligation d'avoir en permanence un programme à jour de relance de l'économie depuis les premières manifestations de la crise au lendemain de la réunion « CEDRE » le 6 avril 2018 à Paris. Les éditions successives ont non seulement adapté le programme à l'évolution de la crise mais encore affiné les mesures et dégagé l'essentiel de l'utile. L'essentiel est de réactiver le circuit économique ; à défaut il est impossible d'entrevoir une sortie de crise ; toutes les réformes et l'aide qu'on peut espérer ne sont que des adjuvants qui n'auraient d'effet que si le circuit économique a retrouvé son bon fonctionnement. C'est à ça que s'attelle le présent programme dans l'espoir qu'un jour un Gouvernement en tirerait profit.

Si le pays n'avance pas dans les réformes ce n'est pas faute de le vouloir. Les réformes sont impossibles en l'absence de relance ; le pari que les réformes peuvent induire la relance est un pari perdu d'avance dans la conjoncture présente. Je crois que le pouvoir en a conscience ; du moins quand on envisage les détails on s'en rend parfaitement compte.

Ce programme est un programme de relance qui vise l'essentiel ''réactiver le circuit economique''. La stratégie développée (Cf. les piliers de la réforme p.10 et suivants) se base sur une analyse objective de la crise et une vision concrète de la synergie qu'elle déclenche. L'étude d'implémentation montre qu'en six mois la crise peut être inversée et les réformes devenir tout à fait possibles.

L'annexe 2 propose une série de mesures, applicable immédiatement, qui peuvent inverser la tendance et remettre le pays dans la voie d'un progrès rapide

Contents

La cause fondamentale de la crise. 70
Le Cercle vertueux. 71
Les défis majeurs. 73
- Dégradation de la productivité. 73
- Affaiblissement de la demande globale. 73
- Large déficit du commerce extérieur. 74
- Expansion des inégalités sociales. 75
- Progression de la dette publique. 75
- Corruption. 76
Les piliers de la réforme 78
1 Restaurer la Productivité en facilitant les fusions ; 78
2 Soutenir la Demande Globale ; 80
3 Réduire le déficit du commerce extérieur ; 81
4 Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ; 83
5 Assurer la gestion indépendante de la dette publique ; 84
6 Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ; 85
7 Consolider le filet de sécurité sociale ; 86
Synergie des initiatives 87
'a – Réduction du déficit commercial 88
'b – Réduction du chômage 89
'c – Expansion des investissements locaux 89
'd – Investissement direct étranger 89
'e – Partenariat public – privé 90
'f – Création d'emplois – extension de la population active 91
'g – Réduction des inégalités 92
'h – Hausse de la Demande de produits locaux. 93
'i – Stabilisation/Amortissement de la Dette publique 94
'j – Equilibre budgétaire 95
'k – Retour aux valeurs démocratiques 95
'l – La voie du développement inclusif 96
Annexe 1 : Stabilité de la livre 97
Annexe 2 : Programme d'application 98

La révolte populaire qui a éclaté le 17 octobre 2019 a dévoilé la situation désastreuse à laquelle est arrivé le pays. La classe moyenne a disparu. La majorité des citoyens n'arrivent plus à donner à leurs enfants une éducation décente, ils ont difficilement accès aux soins de santé, et la faim touche des pans entiers de la population périphérique. En même temps l'écho de la corruption rend la situation insupportable à la population qui souffre.

La pandémie qui s'est abattue le mois de mars et l'explosion qui s'est produite au port le 4 aout 2020, et détruit la moitié de la capitale, ont achevé d'enfoncer la population dans le désespoir. Cependant le plus grave demeure la crise économique, la forte décélération de l'activité, les entreprises qui s'effondrent, le chômage qui grimpe sans relâche et la pauvreté qui s'étend inexorablement.

Le Liban est à nouveau sans Président de la République, sans gouvernement titulaire, sans gouverneur de la Banque centrale. Des postes de premier plan sont occupés par des suppléants. L'administration se contente d'une présence limitée quand elle n'est pas en grève. La justice est en crise.

A ce stade l'on a compris que les leaders politiques n'ont aucun intérêt à ouvrir la boite de pandore qui les condamne malgré le cout assumé par le citoyen. Le chômage s'élève à 29.6% de la population active[16] et le sous-emploi touche plus de 20% de cette même population. Plus de 80% de la population[17] vit au-dessous du seuil de pauvreté. L'ombre de la guerre civile 75 – 90 empêche la déflagration. Jusqu'à quand ?

Cinq pays ont pris à charge de faire élire un président de la république et d'aider le Liban à entreprendre les réformes et relancer l'économie : La France, les Etats Unis, le Royaume d'Arabie Saoudite, l'Egypte et le Qatar. Ils ne trouvent malheureusement pas suffisamment de répondant au Liban pour avancer. Un pays à deux vitesses et à multiple obédiences où chaque fraction ne voit que ce son intérêt et où l'État n'a pas la poigne nécessaire pour protéger l'intérêt commun.

La cause fondamentale de la crise.

La crise libanaise est atypique. Elle est arrivée après plusieurs années de détresse financière et de stagnation économique. Elle s'est abattue sur un pays à bout de souffle. L'économie de rente, qui a financé l'Etat et fait le bonheur des déposants, a très tôt provoqué l'effet d'éviction des PME jusqu'à

[16] D'après l'Administration Centrale des Statistiques
[17] Compte non tenu des déplacés syriens dont la totalité vit sous le seuil de pauvreté.

ruiner l'économie de production. Cette politique s'est maintenue plus de 20 ans grâce au flux de dépôts mais causé à partir de 2016 la chute des réserves et en 2019 l'effondrement financier.

Les rapports de la BM ainsi que des agences de notation ont stigmatisé les déficits budgétaires et le gouffre financier de l'État – Que le montant dépasse $120Mds ou plus ce n'est pas la cause première de l'effondrement – les intérêts réels très élevés qui ont été appliqués depuis le milieu des années 90 ont ruiné beaucoup d'entreprises et l'économie de production avec. L'attraction des capitaux n'a d'intérêt que dans la mesure où ils sont canalisés vers un investissement productif. Au Liban les dépôts sont devenus pléthoriques (4 fois le PIB) mais leur rémunération provenait de l'Etat à fonds perdu. L'effondrement fut le résultat du cumul des pertes.

Les intérêts réels excessifs pénalisent les entreprises de production et d'une année à l'autre la concurrence des pays étrangers plus disciplinés les élimine. Le résultat se lit dans la carence d'investissement et le chômage. Le revenu financier excessif prélevé sur le produit des entreprises les écarte du marché. Le phénomène est classique 'quand l'intérêt réel est maintenu durablement au-dessus de son taux naturel, l'économie sombre dans la déflation[18]'.

Aujourd'hui le gouvernement et les partis sont focalisés sur l'aide étrangère. Elle dépend des réformes dont on n'a pas vu l'amorce depuis quatre ans. Comme il n'est pas dit qu'elle porte la solution à nos problèmes. Cent milliards d'endettement ne nous ont pas empêché de sombrer. Il est facile d'attribuer tous les malheurs à la corruption ; aussi déplorable soit-elle elle est loin d'avoir causé autant de tort que la déflation.

Il ne suffit pas d'une grande ressource pour ramener la prospérité ; il faut qu'elle s'intègre au circuit économique. Beaucoup de pays ont eu le soutien de la Banque Mondiale, bénéficié de crédits importants et pratiqué les recettes exigées par les pays créanciers. Peine perdue. Si le circuit économique ne se rétablit pas la dépression est au bout du chemin.

Le Cercle vertueux.

Comment rétablir le circuit économique ?

De la manière inverse de celle qui a généré la crise ; il s'agit de créer un ''cercle vertueux'' ou les divers facteurs tendent vers un équilibre de plus en plus confirmé : Production (offre), répartition, consommation (demande),

[18] John Gustav Wicksell, 1851 – 1926 partage avec Myrdal le concept de « taux d'intérêt naturel » et attribue aux taux administrés, et/ou le fait d'un oligopole financier, un déséquilibre durable

investissement (épargne), emploi, financement, échange extérieur, service public.

La question qui se pose, est ce que le programme du gouvernement (Lutte contre la corruption, programme CEDRE, plan McKinsey, ressource des hydrocarbures, contribution à la reconstruction régionale) peut créer un cercle vertueux pour rétablir le circuit économique ?

Sinon que faire pour rétablir ce circuit ?

La BDL a tenté depuis 2000 de limiter l'effet pervers des taux élevés en accordant des prêts bonifiés à certains secteurs de production et à l'habitat. $1.6 Mds furent ainsi accordés à la production et 100 mille jeunes ont accédé à la propriété. Cet effort a soutenu les uns avantagé les autres sans autre effet que de provoquer des dérives gênant le bon fonctionnement de l'économie de marché.

La réforme se distingue par une exigence ''de couts et de délais'' à respecter. A défaut, la détérioration de la situation risque d'être plus rapide que la relance, et les efforts investis sans résultat, alors que la nation continue sa descente en enfer.

Un programme de réformes doit identifier un nombre limité et faisable d'initiatives dont l'impact est majeur sur la vie sociale, économique et politique du pays, redresser la situation au présent, et baliser le terrain pour un développement inclusif à plus long terme. Ainsi le passage de la réforme au développement prélude à l'accès de l'Etat au statut du premier monde.

Les prémices de la crise remontent au milieu des années 90 depuis que l'émigration a repris de plus bel indiquant l'absence d'opportunités de travail au Liban. Malgré la reconstruction à l'époque le Liban n'offrait pas, ou très peu, d'opportunités d'emploi.

La normalisation du taux d'intérêt réel (taux nominal moins l'inflation) est à la base de l'investissement et de l'emploi. Aucune relance de l'économie n'est envisageable avant cette normalisation. De même que les taux administrés et les pratiques oligopolistiques ont faussé le jeu du marché, la première chose à faire est d'assurer la concurrence, la fluidité et l'indépendance du marché financier, condition sine qua non de l'efficacité d'une économie de marché.

Une inflation modérée (3% à 4%) serait nécessaire pour garantir la dynamique des secteurs de production.

Les défis majeurs.

La situation qui a précédé la crise du 17 octobre 2019 présentait les prémices de l'éclatement :

- Dégradation de la productivité
- Recul de la demande globale
- Large déficit du commerce extérieur
- Expansion des inégalités sociales
- Progression de la dette publique
- Corruption
- *Dégradation de la productivité.*

La dégradation de la productivité les dernières années est due principalement à l'affaiblissement rapide de la demande, et ses conséquences directes la constitution de stocks et/ou l'élévation du cout du travail à cause du sous-emploi, le temps de trouver une nouvelle adaptation au marché. La chute continue de la demande a créé dans les entreprises une structure de couts de plus en plus défavorable qui a mené plusieurs entreprises à l'arrêt.

La baisse de la productivité a commencé avec la désaffection du tourisme en 2011 et s'est propagée à l'ensemble des secteurs. Les entreprises qui ont fermé depuis ont permis à d'autres de résister un certain temps, mais l'absence de reprise n'a pas permis d'arrêter le mouvement.

La productivité est l'élément fondamental de l'activité économique du fait de son action directe sur le commerce extérieur et l'emploi dans le pays.

Tableau 1	PRODUIT INTERIEUR BRUT					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Croissance	1.90%	0.40%	1.60%	0.60%	0.60%	Negatif
US$ courant	48.30	49.97	51.24	53.39	53.71	53.71
US$ constant	47.38	51.84	51.66	51.00	50.45	50.17
Deflateur	1.90%	-3.75%	-0.82%	4.48%	6.07%	6.60%

L'année 2020 et suivantes ne sont pas significatives et ne peuvent pas être prises en compte.

- *Affaiblissement de la demande globale.*

L'indice de consommation au détail établi par l'Association des Commerçants de Beyrouth en collaboration avec la FRANSABANK s'établit à 54.25 à fin 2018 ; base 100 fin 2011. L'indice de la *Lebanese Franchise Association* et de la CCIA-BML recoupe ce chiffre sur la même période. Ces deux indices montrent clairement que la crise était déjà consommée, 2019 n'a fait que la mettre au grand jour, et la situation en 2020 ne pouvait mener qu'aux conséquences désastreuses dont le pays fut témoin.

Le niveau atteint par les taux d'intérêt (le *Beirut Reference Rate* s'est élevé en Juin 2019 à 9.72% sur le dollar et à 13.38% sur la livre libanaise) a exacerbé la situation. Il est évident que ce taux fut de nature à bloquer tout investissement et à réduire encore plus la demande. La baisse par la suite des taux est totalement déconnectée du marché et de toute manière illégitime car elle s'applique à des dépôts autoritairement gelés.

Tableau 2	TAUX DE REFERENCE DE BEYROUTH					
	Juil. 2014	Juil. 2015	Juil. 2016	Juil. 2017	Juil. 2018	Juil. 2019
Taux d'interet LL	8.61%	8.70%	8.70%	8.66%	10.70%	13.49%
Taux d'interet US$	5.99%	6.11%	6.34%	6.79%	7.50%	9.81%

EFFET DU TAUX D'INTERET SUR LA DEMANDE GLOBALE[19]

- Si $r<r_n \rightarrow D_+ \rightarrow PX_+ \rightarrow$ Inflation
- Si $r>r_n \rightarrow D_- \rightarrow PX_+ \rightarrow$ Déflation

r taux d'intérêt réel
r_n taux d'intérêt naturel[20]
$D_{+/-}$ demande globale
$PX_{+/-}$ niveau général des prix

La pente suivie par le chômage, dès 2018, fut de nature à effrayer les consommateurs et les pousser à différer les achats non indispensables de peur de perdre leur revenu (trappe des liquidités). L'ascension du dollar en 2020 a achevé l'effondrement de la demande.

- *Large déficit du commerce extérieur.*

En 2018 les importations se sont élevées à $19.98 Mds alors que les exportations se sont chiffrées à $2.95 Mds réalisant un déficit de $17.03 Mds Le compte-courant, qui enregistre le mouvement des services et le transfert de revenus, n'a pu ramener ce déficit qu'à environs $12 Mds, réduisant notablement les opportunités d'emploi dans le pays.

Tableau 3	COMMERCE EXTERIEUR			
US$.MDS	2015	2016	2017	2018
Balance de Paiement	-3.35	1.24	-0.16	-4.82
Compte-courant	-8.12	-9.86	-12.4	-12.3
Balance commerciale	-15.12	-15.73	-16.74	-17.03
Importation	18.07	18.71	19.58	19.98
Exportation	2.95	2.98	2.84	2.95

Dès le début des années 2000 le Liban a été convaincu (sans discernement) des bénéfices de l'ouverture économique, il a éliminé les droits de douane,

[19] J. G. Wicksell
[20] Gunnar Myrdal

sauf rares exceptions, croyant qu'il pourrait mettre à niveau son industrie et son agriculture pour équilibrer le compte-courant extérieur sans besoin de protection ; et à défaut les édiles du moment, au lieu de reconnaitre leur erreur, se contentaient de déclarer le Liban ''pays d'importation'' comme si c'était un paradigme irréfutable. Nous leur devons ce résultat catastrophique.

Le GATT et par la suite l'OMC ont longtemps ignoré l'objectif principal du commerce extérieur, l'équilibre, braqués sur l'ouverture des frontières pour favoriser la concurrence et l'optimisation des facteurs. Malheureusement une économie ne peut en profiter qu'après avoir assuré un certain équilibre favorable à son développement. Le déficit du commerce extérieur est générateur de chômage ; de même l'excédent est générateur d'inflation[21].

- *Expansion des inégalités sociales.*

Deux aspects dominent la société actuelle : la disparition de la classe moyenne qui a fait jadis la fortune du Liban, et une large proportion des libanais qui vivent au-dessous du seuil de pauvreté soit 30% de la population, avant la crise d'Octobre 2019 (82% aujourd'hui d'après l'ESCWA), dont le revenu individuel était au-dessous de $11 par jour en 2019 et serait aujourd'hui inférieur à $7 en 2023 et $16 par famille.

Sur le plan humain ceci est inacceptable. Le Liban disposait quand même d'un revenu par habitant estimé à $19000 en pouvoir d'achat comparé. Sur le plan économique ceci est néfaste du fait que plus les revenus sont concentrés moins la dépense globale dans le pays est importante. Le salarié dépense l'ensemble de son revenu, alors que les bénéficiaires de hauts revenus, particulièrement au sommet de l'échelle, ne dépensent qu'une petite partie et le plus souvent en dehors du pays,

La politique fiscale, avec la dominance de la TVA, n'est pas pour réduire les inégalités tant soit peu qu'elle ne les a elle-même exacerbées.

- *Progression de la dette publique.*

Avec $91.6 Mds en 2019 la dette publique avait atteint 161% du PIB ; et le service de la dette 31.6% du Budget total, soit 9.4% du PIB.

Tant que le budget se trouvait en déficit, la dette publique ne pouvait qu'augmenter ; et en l'absence de croissance, son rapport au PIB et son poids sur le budget de l'Etat se détériorer. La notation CCC de Fitch et de Moody's est venue stigmatiser cet état de fait.

[21] J. G. Wicksell, ibid.

Le plus grave est que l'ampleur de la dette a suscité des taux d'intérêt record qui ont exacerbé l'effet d'éviction des entreprises de production et le risque d'effondrement de l'économie nationale ; d'autant plus que le plus clair de la dette est détenu par la banque centrale et les banques libanaises.

Tableau 4	BUDGET DE L'ETAT					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Deficit budgetaire	-3.07	-3.95	-4.94	-3.75	-6.24	-5.84
Recettes	10.88	9.58	9.92	11.62	11.54	11.06
Depenses	13.95	13.53	14.86	15.37	17.79	16.9
Dette Publique	66.57	70.31	74.86	79.5	85.1	91.6
Service de la dette	4.19	4.46	4.76	4.99	5.41	5.35
Resultat primaire	1.31	0.72	0.72	1.42	-0.64	-0.29

- *Corruption.*

En principe la corruption est économiquement neutre : Un pouvoir d'achat passe indument d'un agent à l'autre mais il demeure disponible au marché. Cependant les effets sur la gestion publique est catastrophique. Les entreprises qui ont recours à ce procédé sont loin d'être les meilleures, et les couts entrainés loin d'être les plus économiques. La corruption est la source de ''l'anti-management''.

Cependant ce n'est ni par la loi ni par la bureaucratie qu'on peut mettre fin à la corruption mais par une justice indépendante et efficace. C'est le cas dans le monde entier. Les pays les moins corrompus jouissent toujours d'une justice indépendante des instances politiques et capable de juger en toute sérénité. Les exemples ne manquent pas par le monde.

Condensé du cercle vicieux

- **Taux d'intérêt élevés** *ƒ*. (fonction de :) Réduction des réserves, hausse risque pays, politique monétaire restrictive, détérioration politique et/ou sécuritaire.
- **Déclin progressif de la demande globale** *ƒ*. Chômage, trappe des liquidités, baisse sensible des profits.
- **Arrêt d'entreprises de plus en plus fréquent** *ƒ*. Effet d'éviction des PME, contraction du marché, absence de faisabilité, manque de liquidités, anticipations défavorables.
- **Hausse du chômage** *ƒ*. Arrêt d'entreprises, concurrence de la main-d'œuvre étrangère, secteur public surdimensionné et besoin urgent de délester du personnel.
- **Tension inflationniste** *ƒ*. Financement du double déficit face à une carence de la production

Ces défis se nourrissent réciproquement pour former une dynamique qui fait échec à toute velléité de solution ou à toute « bonne pratique » censée redresser une situation ou colmater une brèche. Ainsi :

Le recul de la productivité et celui de la demande sont assimilés à une fatalité, pourtant l'Association des Commerçants de Beyrouth et la *Lebanese Franchise Association* les suivent de près. C'est les seules statistiques suivies par le secteur privé dans les règles de l'art.

Les économistes sont divisés sur la politique fiscale. Certains estiment qu'en période de crise il est très dangereux de hausser les impôts car cela accentuerait la déflation ; et d'autres prônent le relèvement des taxes, particulièrement la TVA à 15%, il est vrai, sur les produits de luxe.

L'Association des industriels ne parvient pas à faire admettre au Gouvernement une protection élémentaire. Pourtant c'est la seule solution pour limiter la hausse du dollar et promouvoir l'exportation des produits libanais une fois le tremplin du marché intérieur acquis.

Enfin la lutte contre la corruption serait un vœu pieux tant que les magistrats relèvent des leaders politiques et ces derniers de leurs grands électeurs, les rois de la corruption. Malheureusement nous avons assisté maintes fois à la marginalisation de magistrats qui avaient l'estime de leurs confrères et l'admiration de la nation. Il n'y aurait pas de justice tant que les magistrats dépendent des partis, et que ceux qui refusent une injustice ou un passe-droit sont très vite sanctionnés.

Les piliers de la réforme

Quand la crise est systémique il ne sert à rien de colmater les brèches, il faut élaborer un cercle vertueux qui mette en place les piliers d'un système intégral efficace qui consiste à :

1– Restaurer la Productivité Totale des Facteurs ;
2– Soutenir la Demande Globale ;
3– Réduire le déficit du commerce extérieur ;
4– Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;
5– Assurer la Gestion indépendante de la dette publique ;
6– Garantir l'indépendance et l'intégrité de la justice ;
7- Consolider le filet de sécurité sociale ;

Dans une économie en mouvement ces facteurs sont en étroite interaction ; l'un ne peut exister sans l'autre et le progrès d'un facteur consolide les autres. La particularité de ces 7 facteurs est qu'ils sont nécessaires et suffisants à opérer le changement ; par ailleurs ils peuvent et doivent être entamés simultanément pour donner leur plein effet.

Restaurer la Productivité en facilitant les fusions ;

- Soutenir la Demande Globale ;
- Réduire le déficit du commerce extérieur ;
- Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;
- Gestion indépendante de la dette publique ;
- Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;
- Consolider le filet de sécurité sociale ;

Primo vivere. La conférence CEDRE a bien compris que la réforme devait se faire avec les entreprises dans la logique du marché. Seul un climat franchement favorable à la productivité pourrait améliorer la situation générale des entreprises au Liban et par conséquent l'économie du pays. Force est de constater que tous les efforts isolés que l'on a déployés pendant 20 ans pour le support de certains secteurs et/ou leur mise à niveau n'ont pas suffi à consolider l'économie. Certes on a connu quelques réussites sur le plan individuel mais aucun effet positif sur le plan national. La veille de l'éclatement de la crise l'économie connaissait déjà un chômage de 20%, un déficit commercial de 35% du PIB et une dette publique de plus de 90 milliards de dollars, avec tous les indicateurs au rouge. Ce qui n'était pas de bon augure pour la suite des évènements.

On peut compter sur l'entreprise pour améliorer son propre sort si l'opportunité lui est donnée. Ici l'opportunité se nomme ''productivité'' et doit en principe lui permettre de mieux affronter la concurrence internationale.

Les entreprises industrielles, les exploitations agricoles, réclament de plus en plus de protection. C'est devenu indispensable, cependant cela ne résout pas tout, compte tenu de deux facteurs :

- Le premier est que la protection risque d'être décevante. Les producteurs pourront augmenter légèrement leur part du marché, ils ne pourront pas prendre une part significative de l'importation. ''La nouvelle théorie du commerce international'' pour laquelle Paul Krugman a reçu le prix Nobel en 1979 montre que dans les marchés évolués, tels que nous les connaissons, la théorie des avantages compétitifs est mise en échec par la tendance oligopolistique des entreprises transnationales dominantes sans compter le comportement moderne du consommateur qui privilégie la variété au prix. Le pouvoir d'achat est suffisamment concentré au Liban pour favoriser largement la préférence du ''choix'' au ''prix'' faisant partiellement échec à la protection.
- Le second est qu'il est impératif de produire pour les marchés étrangers. Il est quasi impossible d'écouler toute la production sur le marché local dans des conditions acceptables. La limite vient autant de l'exigence de ''choix'' du côté de la demande que des ''économies d'échelle'' du côté de l'offre.

Si on peut donner aux producteurs locaux la capacité de se rapprocher de leur ''seuil optimum de productivité'' et améliorer ainsi leurs marchés à la fois à l'intérieur et à l'export, on peut avantageusement suppléer à moyen terme à la protection, car les marchés étrangers redeviendraient plus accueillants aux produits libanais.

Fusions / Acquisitions

Les Fusions/Acquisitions offrent le moyen le plus rapide d'assurer une amélioration sensible de la productivité, en même temps qu'elles valorisent et assurent la pérennité du capital incorporel des entreprises. C'est à partir des fusions/acquisitions soutenues par la BDL, durant les deux précédentes décennies, que le système bancaire est devenu le secteur privilégié de l'économie libanaise. Si une critique peut être adressée aux banques quant à leur position dominante, réprouvée par les lois anti-trust, et qui a fini par les perdre, cela ne s'applique guère aux PME qui assurent l'essentiel de la production dans le pays.

La taxe sur la plus-value à acquitter pour la réévaluation de l'actif fait obstacle aux fusions/acquisitions des entreprises. Il n'y aurait aucun mal à sursoir à cette exigence, surtout que l'actif ne s'évapore pas dans la fusion et/ou l'acquisition par une tierce entreprise et le fisc peut toujours réclamer la plus-value en cas de vente de l'actif.

Un plan de soutien aux fusions/acquisitions serait infiniment moins couteux et plus efficace que les taux assistés que la BDL a accordés pendant 20 ans pour le soutien de divers secteurs ; et la sélection du marché plus rationnelle, à travers les fusions/acquisitions.

IMPLEMENTATION / DELAI

On peut imaginer que l'initiative naisse au Conseil Economique et Social et/ou dans une initiative des Organisations Economiques. Si le Ministère des Finances admet l'abrogation de la taxe sur la plus-value ou son transfert à la nouvelle entité, le projet pourrait être soumis au Gouvernement sans délai.

Dans l'un et l'autre cas deux mois seraient suffisants une fois la décision de principe pour la mise en vigueur.

- Restaurer la Productivité ;

Soutenir la Demande Globale ;

- Réduire le déficit du commerce extérieur ;
- Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;
- Gestion indépendante de la dette publique ;
- Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;
- Consolider le filet de sécurité sociale ;

Il n'y a aucune sortie de crise avant la restauration de la demande. Elle est au plus bas du fait de l'évaporation des revenus, de la trappe des liquidités motivée par la peur du lendemain, de la modification des habitudes de consommation. On peut cependant explorer trois voies qui peuvent rendre le marché porteur :

- Conquérir le plus possible du marché de l'importation qui demeure actif avec l'équivalent de $19 Mds par an ;
- Renforcer au possible le marché d'exportation dont l'assimilation est illimitée si le Liban prend des mesures rationnelles pour améliorer sa productivité ;
- Financer les salaires des entreprises en manque de liquidités. Adopter sans délai l'assurance chômage et le ''revenu citoyen''.

IMPLEMENTATION / DELAI

Le goulot d'étranglement du marché intérieur est le financement et les prix. Le problème des prix sera résolu par le gel 3 à 5 ans des accords commerciaux, indispensable pour protéger les devises ; la question du financement peut connaitre une amélioration notable à travers la facilitation des fusions, surtout avec une société étrangère ; en tout cas le crédit interne est le plus facile à restaurer.

L'expansion sur le marché intérieure va promouvoir l'exportation ; la rationalisation des procédures administratives et des services ferait le reste.

Tous les pays du monde ont compris la priorité de soutenir les revenus. Il est trop tard pour en calculer l'implication sur les prix et le standard de vie. Les conséquences du non soutien sont beaucoup plus grandes. Il faut considérer que le soutien indispensable des économiquement faibles aujourd'hui sera supporté par l'ensemble de la nation demain, amorti sur plusieurs années.

- Assumer le financement des salaires en lieu et place des entreprises qui manquent de liquidité c'est soutenir la demande globale, garder l'entreprise en vie, et protéger la richesse nationale, alors que l'entrepreneur supporte toujours la responsabilité de son opération. Ceci est une aubaine pour l'état alors que nombreuses entreprises risquent de devenir obsolètes ; le secteur privé est bien mieux outillé pour gérer le changement. Le financement des entreprises se ferait par leurs banques et ne nécessite aucun délai.
- L'assurance chômage ne demande qu'à être votée. Plusieurs projets cohérents sont disponibles.
- Le revenu citoyen est destiné à compenser le gap entre le revenu de l'individu et le minimum vital. C'est une question de solidarité nationale ; aujourd'hui c'est de même une exigence économique.

- Restaurer la Productivité ;
- Soutenir la Demande Globale ;

Réduire le déficit du commerce extérieur ;

- Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;
- Gestion indépendante de la dette publique ;
- Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;
- Consolider le filet de sécurité sociale ;

La Balance commerciale dans l'acception moderne du terme couvre les produits et les services ; alors qu'au Liban elle reflète uniquement le mouvement des marchandises. Les statistiques libanaises tiennent compte des services dans le « Compte courant » qui comprend en outre les transferts des émigrés ainsi que les revenus des investissements et des placements à l'étranger.

Quand la Balance commerciale (biens et services) tend vers l'équilibre, la croissance se traduit en emplois nouveaux. Alors que l'excédent ou le déficit de la Balance des paiements se traduit par une majoration ou une diminution des réserves du pays en devises étrangères.

Le déficit du Compte courant s'est élevé en 2018, la dernière année normale, à $13.36 Mds réduisant le déficit commercial (marchandises) de $3.67 Mds du fait de l'exportation nette des services et du transfert net des travailleurs libanais à l'étranger. La Balance des paiements s'est soldée par un déficit de $4.82 Mds. Le déficit de la balance des paiements a grimpé à $5.85 Mds en

2019 et atteint en 2020 $10.55 Mds enregistrant une sortie anormale de capitaux ; en 2021 le déficit s'est élevé à $1.96 Mds et en 2022 à $3.2 Mds

De tout temps le déficit du commerce extérieur se traduit par une carence de l'emploi ; le déficit de la Balance des paiements a provoqué les troubles financiers que l'on a constatés les deux dernières années.

La seule parade possible aujourd'hui est dans la réduction du déficit courant. On n'a aucune prise sur le mouvement des capitaux dont le solde positif n'aurait jamais dû servir à couvrir la facture de l'importation ; cependant on peut compter sur les transferts des travailleurs émigrés à leurs familles au Liban qui ont toujours été constants et se sont maintenus en 2022 autour de $7.0 Mds.

IMPLEMENTATION / DELAI

Il y a deux ou trois ans, avant la saignée des devises, on aurait pu espérer que l'amélioration de la productivité améliorerait suffisamment le Compte-courant pour dispenser le pays de recourir à la protection afin de relancer les secteurs de production. Il serait hasardeux aujourd'hui d'attendre plus longtemps.

La mission devrait revenir au Conseil Supérieur des Douanes pour élaborer et exécuter un plan destiné à réduire le déséquilibre commercial et la saignée démesurée de devises qui a provoqué au Liban un effet d'éviction durable avec les conséquences que l'on sait sur l'activité économique et le budget de l'Etat.

New Deal aux secteurs de production

Il ne s'agit pas d'abandonner l'ouverture économique que le Liban a toujours adoptée et qu'il a consolidée depuis deux décennies ; mais de recourir à des mesures limitées dans le temps et dans l'intensité nécessaires à sa sauvegarde. Comme base de discussion nous pouvons avancer :

- Un taux de 10% est nécessaire sur l'ensemble des produits importés, qui ont un équivalent dont la valeur ajoutée au Liban dépasse 40% ex-usine, pour rétablir le gap que subissent les secteurs de production du fait de la carence d'un environnement favorable ;
- Le taux peut être élevé à 25% pour les produits qui justifient d'un emploi intensif ou qui ont un cout d'énergie de plus de 5% de leur prix ex-usine ;
- Le taux peut atteindre 40% pour une durée maximum de 2 ans pour les exploitations menacées d'arrêt et qui remplissent au départ les conditions précédentes.

- Restaurer la Productivité ;

- Soutenir la Demande Globale ;
- Réduire le déficit du commerce extérieur ;

Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;

- Gestion indépendante de la dette publique ;
- Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;
- Consolider le filet de sécurité sociale ;

En 2018 plusieurs modifications ont affecté les impôts et taxes au Liban. Elles ont été appliquées dans le but de réduire le déficit qui a été déterminé dans le budget à $4.8 Mds (8.9% du PIB) La réalisation s'est élevée en fin d'année à $6.5 Mds (12.1% du PIB) la *Laffer curve*[22] ayant joué son rôle comme prévu.

Pour éviter la réédition du même phénomène et baisser le déficit de 11.5% du PIB à moins de 9% du PIB, l'Etat a choisi en 2019 de baisser les dépenses de fonctionnement. En période de stagflation le résultat fut comme prévu un ralentissement des affaires et une contraction de l'assiette de l'impôt qui a fait échec à la réduction escomptée.

Les risques de fuite fiscale ont poussé l'Etat à privilégier les taxes faciles à déterminer (TVA), et/ou à prélever, plutôt que la justice fiscale. Avec l'accumulation des modifications, rarement faites dans un sens d'équité fiscale, on est arrivé à un système complexe qui ne sert en rien les objectifs sociaux et économiques qui auraient dû régir son élaboration.

Une des conséquences fut la paupérisation d'une large tranche de la population, dont 30% en 2019, 50% à fin 2020, 82% en 2022 vivent au-dessous du seuil de pauvreté. Une autre conséquence est la carence de la demande sur les produits locaux, le défaut d'investissement et le chômage abyssal que l'on connait.

Il est grand temps de réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire, quel que soit la difficulté de perception et même l'étendue de l'assiette ; les avantages qui peuvent en résulter, notamment le développement inclusif et la paix sociale, sont infiniment plus importants.

IMPLEMENTATION / DELAI

La « stabilité fiscale » exige que l'on prenne son temps dans l'établissement et l'exécution d'un système de fiscalité moderne. Quoique les sources pouvant servir de guide abondent et que nous pouvons ultérieurement corriger les taux appliqués et même les structures de la fiscalité, il vaut mieux prendre son temps, aucun cas n'est absolument similaire, le Liban est

[22] Le rendement de l'impôt va baisser suite à la hausse des taxes quand la pression fiscale est élevée

parmi les pays les moins égalitaires et cette tare pèse lourd sur son développement et sa sécurité.

Une révision fiscale devrait se faire pour le long terme en vue de la « stabilité fiscale », et éviter les modifications intermédiaires qui représentent toujours un handicap à l'investissement.

Il vaut mieux arrêter dès le départ les objectifs définitifs et prendre le temps qu'il faut pour une étude d'impact pour chacune de ces modifications afin de garantir qu'elles soient conformes aux objectifs, et n'admettre que celles qui seraient franchement de nature à réduire les inégalités dans le pays.

- Restaurer la Productivité
- Soutenir la Demande Globale ;
- Réduire le déficit du commerce extérieur ;
- Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;

Assurer la gestion indépendante de la dette publique ;

- Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;
- Consolider le filet de sécurité sociale ;

La Dette Publique pouvait difficilement baisser sans une administration autonome qui détienne l'autorité de l'émission et dispose d'une marge de négociation suffisante pour arrêter et exécuter une politique rationnelle qui optimise les conditions du recours de l'Etat à l'endettement. Les taux d'intérêt servis les 20 dernières années sont incompréhensibles et ne pouvaient aboutir qu'à la faillite de l'État. Les 10 dernières années le taux d'intérêt sur les eurobonds se situait autour de 7% alors que le taux sur les bons du trésor américain à 10 ans était inférieur à 1%. Le taux sur les bons du trésor en livres libanaises était plus fantaisiste encore pour une monnaie stable pendant 20 ans. Les taux servis en 2018 et 2019 ont atteint 15% et annonçaient la déconfiture de l'État.

Depuis l'indépendance du Liban, les questions fiscales sont du ressort du Parlement. D'ailleurs tous les emprunts à ce jour ont été couverts à l'avance par une loi. Autant que cette loi se base sur une information concrète et directe de l'organisme en charge de la dette.

Aujourd'hui que l'État a fait défaut l'ensemble de la dette est échu, ce que d'aucuns ne veulent pas admettre, et doit faire l'objet d'une négociation. Une administration indépendante et compétente est plus que jamais nécessaire ; et sans retard.

Dans les années 70 la dette publique avait mise l'économie du Mexique au bord de la faillite. L'Etat a obtenu la garantie du Trésor américain sur la moitié de la dette et les taux d'intérêt sont subitement tombés à un niveau praticable qui a rapidement permis au pays de se relever. Si l'Etat Libanais avait demandé aux pays donateurs la garantie d'une partie de sa dette, au

lieu d'augmenter son endettement chez eux, il aurait pu ajuster ses intérêts aux taux internationaux et nous ne serions pas là. Justement c'est la fonction d'une Administration de la dette.

IMPLEMENTATION / DELAI

Une Administration de la dette aurait pour rôle premier de renégocier les échéances de la dette publique en commençant par le défaut de paiement, et ce conformément au plan de relance.

La gestion de la dette devrait commencer par une enquête précise sur les engagements de l'Etat. Il ne suffit pas de connaitre le montant et les échéances de la dette publique, ni de pousser ces échéances aux calendes grecs ; il faut connaitre également de façon aussi précise les engagements du « Conseil du Développement et de la Reconstruction » et autres administrations publiques, notamment « l'Electricité du Liban », et les municipalités.

Le stock de la dette n'a d'importance qu'en référence au PIB et au « trend » ascendant ou descendant qu'il prend. Il est indispensable cependant d'avoir une transparence suffisante et une planification qui évite les surprises. Quel que soit le montant de la dette il demeure gérable s'il est consistant avec le PIB. A défaut, d'autres mesures s'imposent. L'essentiel est de ne pas laisser la situation se détériorer inutilement. Un trend dégressif de la dette est déjà une sortie anticipée de la crise.

Cependant toute solution suppose une autorité responsable qui contrôle l'intégralité de la dette et possède l'autorité de négocier et de s'engager dans une solution.

- Restaurer la Productivité
- Soutenir la Demande Globale ;
- Réduire le déficit du commerce extérieur ;
- Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;
- Assurer la gestion indépendante de la dette publique ;

Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;

- Consolider le filet de sécurité sociale ;

A partir de la justice on peut reconstruire toute l'administration, faire régner l'Etat de droit et assurer le respect de toutes les valeurs humaines et sociales auxquelles aspire le citoyen. La société moderne voit aujourd'hui la justice comme le pouvoir qui protège le citoyen contre l'arbitraire et/ou les excès d'autres pouvoirs. A ce titre la justice ne saurait être tributaire d'un autre pouvoir qu'elle-même.

Il serait judicieux de confier l'autorité suprême du pouvoir judiciaire au Conseil supérieur de la magistrature en le protégeant de toute immixtion

politique. Il lui reviendrait de nommer les magistrats, de décider de leurs mutations, d'arrêter et de réviser les procédures, de proposer les lois et règlements, et de prendre toute disposition de nature à garantir l'indépendance et l'intégrité de la justice. D'ores et déjà le Conseil supérieur de la magistrature serait en charge de la réforme de la justice.

IMPLEMENTATION / DELAI

On imagine la difficulté dans l'état actuel des choses de nommer un Conseil supérieur de la magistrature indépendant des courants politiques tout en respectant une certaine répartition confessionnelle.

Un projet de loi assurant l'indépendance de la justice rédigé par le « Club des magistrats » est prêt, il n'y a qu'à le promulguer.

A l'avenir le Conseil supérieur de la magistrature serait formé par cooptation, et serait la première administration capable de dépasser le confessionnalisme et de fixer ses choix sur l'intégrité et la compétence.

- Restaurer la Productivité
- Soutenir la Demande Globale ;
- Réduire le déficit du commerce extérieur ;
- Réviser la politique fiscale dans un sens plus égalitaire ;
- Assurer la gestion indépendante de la dette publique ;
- Garantir l'indépendance et intégrité de la justice ;

Consolider le filet de sécurité sociale ;

La littérature socio-économique ne parle plus de l'état providence du fait même que c'est le premier devoir de l'état. Imaginer le citoyen entrain de voter la sécurité sociale, l'éducation et autres droits sociaux ; où verrait-on la majorité ?

Le sujet est entendu, on soulève cependant les possibilités de l'état à assurer tous ces avantages auxquels le citoyen a droit. Il ne s'agit pas de capacité mais de partage équitable auquel nul ne devrait se soustraire. Ce qui est juste devient indispensable en période de crise pour soutenir la demande.

1. Aujourd'hui la priorité est à l'assurance chômage. Elle garantit la survie des travailleurs qui autrement seraient forcés à l'émigration ; elle rationalise la politique d'emploi. Plus d'un projet ont été soumis au Gouvernement et au Parlement, il s'agit de décider.
2. Dans la conjoncture actuelle il est impératif d'établir le 'revenu citoyen' ; il aurait dispensé d'une saignée de 24 milliards de dollars en deux ans pour subventionner des produits qui vont plus aux riches qu'aux pauvres et dont le plus clair fait l'objet d'une contrebande à l'extérieur du pays aux frais du contribuable. La priorité de l'assurance chômage est de nature à réduire sensiblement le 'revenu citoyen'.

IMPLEMENTATION / DELAI

Au stade où nous sommes l'économie ne peut repartir sans de grandes facilités monétaires ; autant le faire dans un esprit social longtemps négligé :

6- Voter l'assurance chômage, plus d'un projet viable ont été soumis au parlement ;
7- Etablir un revenu citoyen – L'existence d'une assurance chômage réduit sensiblement son cout – Il présente l'avantage de remplacer avantageusement la carte d'approvisionnement et bien sûr toute subvention aux produits de première nécessité ;
8- Il est grand temps d'adopter un fond de retraite rationnel pour remplacer l'indemnité de fin de service ;
9- Moderniser la sécurité sociale et adapter à l'internet ses relations hôpitaux / pharmacies / assurés ;
10- Etudier sérieusement le projet de santé universelle jadis préparé par le ministère de la santé.

Synergie des initiatives

La réforme induite par les 7 initiatives ci-dessus (productivité, soutien de la demande, réduction du déficit extérieur, Justice fiscale, économie de la dette, indépendance de la Justice, filet de sécurité social) présente une double synergie :

- Temporelle : La bonne perception de la réforme devrait susciter des anticipations favorables qui vont modifier le terrain et rendre opérantes dans l'immédiat des mesures qui n'auraient pas été encore exécutées et/ou qui n'auraient pas eu encore le temps matériel de produire leurs effets ;
- Agrégée : Ce ne sont pas seulement les initiatives primaires et les mesures qui les soutiennent qui vont modifier la réalité, mais les effets innombrables qui vont paraitre de leur application et rentrer en interaction pour consolider la réforme.

Parmi ces effets on peut d'ores et déjà identifier certaines dont l'implication est claire en tant qu'objet et sujet de la réforme. Un plus grand nombre peut se dévoiler encore à l'analyse.

Les schémas qui décrivent l'impact direct des initiatives sélectionnées les unes sur les autres forment une petite partie de la synergie globale qui assure le changement, ils démontrent cependant la cohérence du système.

13- Réduction du déficit commercial

14- Baisse du chômage
15- Expansion des investissements
16- Investissements directs étrangers
17- Partenariat public – privé
18- Création d'emplois, extension de la population active
19- Réduction des inégalités
20- Majoration de la demande des produits nationaux
21- Stabilisation/Amortissement de la dette
22- Equilibre budgétaire
23- Promotion de la démocratie et des valeurs civiques
24- La voie du développement inclusif

.

'a – Réduction du déficit commercial

L'urgence financière exige aujourd'hui de geler les accords commerciaux avec les pays desquels nous importons plus du double de nos exportations vers ces mêmes pays. Une initiative directe qui serait cependant limitée dans le temps, et permettrait plus tard un retour progressif à une plus grande libéralisation du commerce extérieur. Il faut réviser les accords commerciaux en introduisant certains services importants à la production nationale tels les programmes informatiques, les études d'architecture, les plans de génie civil, la production culturelle et/ou artistique, les produits intellectuels en général, toutefois sans toucher aux professions libérales qui seraient considérées lors de l'adhésion à l'OMC.

Etant donné la structure de la demande, l'amélioration de la productivité serait plus efficace que la protection. En effet une large tranche des importations est peu sensible au prix, et la hausse du tarif serait loin de réduire proportionnellement l'importation. Rappelons ici l'importance de la variété pour le consommateur, qui se confirme de plus en plus, à fur et à mesure que le niveau de vie s'élève, partout dans le monde.

L'amélioration de la productivité provient en partie de l'extension, quoique limitée, de la part de l'entreprise dans le marché local ; mais surtout de l'expansion du marché extérieur. Ajouter à cela que l'amélioration de la productivité va être progressive et cumulative.

Dans un premier temps elle va permettre à l'entreprise d'écouler sa production dans de bonnes conditions, puis d'augmenter son chiffre d'affaires, et enfin d'investir. Chaque développement correspond normalement à la période moyenne du cycle de transformation 6 mois. Le cycle complet correspond comme dans la majorité des cas à 18 mois. Les anticipations favorables vont certainement réduire la période de relance de l'entreprise et du secteur.

'b – Réduction du chômage

Le chômage a atteint depuis plus de deux ans des niveaux insoutenables au Liban. Il est demeuré depuis 2015 en permanence au-dessus des 20%. La présence depuis 2011 des déplacés syriens n'est pas une explication suffisante ; surtout qu'au moins le tiers travaillait au Liban dès avant cette date dans le bâtiment, l'agriculture, l'environnement, les pompes à essence, et l'industrie. A fin 2022 du fait de la crise il atteindrait les 30% sans compter environ 20% de sous-utilisation.

Il est certain que l'amélioration du déficit commercial va se traduire en surplus de production et plus d'opportunités de travail. Ces opportunités favoriseront les travailleurs libanais du fait que les travailleurs étrangers en activité vont profiter pour normaliser les conditions de leur travail.

Cette première détente du chômage ne peut être très importante en chiffres absolus, cependant elle présente deux avantages notables : le premier est qu'elle inverse la tendance à la hausse du chômage ; le second est qu'elle est quasi immédiate.

'c – Expansion des investissements locaux

Les investissements locaux sont fonction d'une même chaîne de valeur : Amélioration de la productivité - Réduction du déficit commercial - Augmentation de la production - Réduction du chômage. Le renouvellement du parc machines, l'actualisation du matériel de gestion, l'investissement en marketing et en R&D seraient amorcés sans délai dès le fonctionnement de la chaîne ou l'anticipation fondée de son fonctionnement.

'd – Investissement direct étranger

Il faut voir les IDEs dans la durée. Si un plan de relance est adopté elles ne mettront pas beaucoup à venir. Le développement est attractif. Il n'y a pas beaucoup d'opportunités dans un monde en crise.

De nos jours il y a de moins en moins de limites à l'investissement étranger, à tel point que l'investissement en général ne dépend plus de l'épargne locale mais des opportunités mondiales d'investissement.

Le Liban a toujours été un terrain favorable aux IDEs. Par le passé le secteur de production a accueilli de nombreuses industries qui ont fui les nationalisations dans la région. Par la suite, les secteurs fonciers et financiers ont attiré de nombreux investisseurs qui ont boudé le secteur de production par manque de rentabilité par rapport au risque pays.

L'amélioration de la productivité et la réforme de la justice vont à la fois améliorer la profitabilité des secteurs de production redevenus exportateurs et réduire le risque pays. Cette combinaison doit ramener les IDEs aux secteurs de production. A noter que pour un investisseur dans le secteur financier, il y en aurait des dizaines pour l'un ou l'autre des secteurs de l'économie réelle.

'e – Partenariat public – privé

Comme partout dans le monde, le PPP a son domaine privilégié qui serait mal géré par l'Etat ou mal servi par le privé. La loi ouvrant la voie à ce secteur a fini par être promulguée après des années de cogitation dans les commissions parlementaires. Pourtant l'expérience est positive au Liban. Le secteur des télécoms est tombé de facto dans ce domaine après la résiliation des contrats avec les compagnies concessionnaires et leur remplacement par des contrats de gestion. Il est vrai que la gestion s'est détériorée par la suite du fait de la prise en charge des frais par l'Etat et la rentabilité s'est effondrée avec la chute de la livre libanaise, mais cela est une autre question. Auparavant les contrats de gestion fournissaient à l'Etat un revenu équivalent à 15% de son budget.

Bien entendu, d'autres domaines pourraient avoir d'autres objectifs. La participation de l'Etat peut être notamment à des fins économiques, fiscales ou sociales ; et dans tous les cas la participation privée est de nature à améliorer la gestion et à mieux réaliser les objectifs impartis.

Sans l'indépendance et l'intégrité de la justice, les partenaires étrangers capables d'assurer le transfert technologique nécessaire feraient difficilement le pas ; il est même douteux que les entreprises nationales se lancent dans une telle aventure.

Le PPP offre une opportunité énorme à la fois pour le transfert de technologie que pour la création de nouveaux postes de travail, indépendamment de la modernisation et de l'expansion des entreprises du secteur privé. L'Etat

prévoit un investissement public, financé par CEDRE, de 4 milliards de dollars sur 10 ans, soit 400 millions par an, auquel s'ajoute l'apport du secteur privé.

Dans l'hypothèse d'un investissement moyen de 400 millions de dollars l'an, la création de nouveaux emplois dans le secteur de production serait l'équivalent de 40,000 emplois nouveaux par an.

Il faudrait en principe 3 ans pour que le chômage au Liban tombe à son niveau frictionnel à dater de la vitesse de croisière du programme. L'ennui est que la procédure de création d'une entreprise PPP est très longue et risque de prendre 2 à 3 ans jusqu'au moment de l'embauche. Il serait judicieux de lancer le plus de projets possibles le plus tôt, et de réduire la durée du processus de création. Il serait surtout avisé d'abandonner la procédure complexe adoptée pour revenir aux règles de société anonyme qui fonctionne bien au Liban depuis des décennies ; et dans laquelle l'État prendrait la part qui lui convient

*source : Administration Centrale de la Statistique

'f – Création d'emplois – extension de la population active

La consolidation du chômage frictionnel grâce aux PPP aura certainement un effet bénéfique sur la population active, qui est en ce moment de l'ordre de 43.4% de la population en âge de travailler, alors que le benchmark dans les économies prospères dépasse les 65%

Le chômage récurent pèse lourd sur la population active. En général plus le chômage se rapproche de son niveau frictionnel plus il encourage, du fait des opportunités et des salaires, de nouvelles vagues, qui jusqu'alors avaient boudé le marché de l'emploi, à offrir leurs services.

La chaine de valeur permet à ce stade une modification structurelle, celle de valoriser les ressources humaines, dont l'effet équivaut à un multiplicateur de productivité et une hausse substantielle du standard de vie. En effet le Liban a la population la plus éduquée et la plus expérimentée de la région, qu'il suffit de mettre au travail, ce qu'on a jamais su faire, et que ce programme propose.

Situation présente*		Objectif	
Population actuelle	5,240,000	Population actuelle	5,240,000
Entre 15 et plus	3,977,000	Entre 15 et plus	3,977,000
Pop. Active 43.4%	1,726,000	Population active 60%	2,386,000

Chômage actuel 29.6%	510,000	*Chômage frictionnel*	*96,000*
Sous-emploi 20%	345,000	*Sous-emploi équivalent*	*96,000*
Population au travail	871,000	*Population au travail*	*2,194,000*

'g – Réduction des inégalités

Le Liban est l'un des pays les plus inégalitaires du monde. Un revenu de 18,500 dollars en pouvoir d'achat comparé per capita[23], avant l'éclatement de la crise en 2019, et une population au-dessous du seuil de pauvreté de plus de 30%[24] à l'époque en faisaient probablement déjà le pays le plus inégalitaire dans l'absolu. Avec 80% au-dessous du seuil de pauvreté, la situation a largement empiré.

Cette inégalité a une triple implication : économique, sociale et sécuritaire.

- Economique. La demande globale est d'autant plus faible que les revenus sont inégalitaires. Cette situation ne peut plus être corrigée par l'investissement depuis que les marchés financiers grands ouverts ont réduit à néant le lien qui existait entre l'épargne nationale et l'investissement. Aujourd'hui l'investissement dépend de la productivité et de la notation du pays ; et l'épargne trouve son chemin dans les circuits locaux ou internationaux rémunérateurs.
- Sociale. Le phénomène de l'inégalité est mondial et entrain de miner les nations les plus évoluées autant que les nations en voie de développement. On oublie souvent qu'à côté du capital et du travail, il existe un troisième facteur essentiel à la génération et à la conservation des richesses, c'est l'Etat. Or l'Etat est la propriété de tous les citoyens, au même titre, sans exception. Cela donne droit à un minimum de vie décente que permet le Revenu national avant toute rémunération due au capital ou au travail.
- Sécuritaire. L'inégalité flagrante des revenus, surtout quand elle tombe au-dessous du minimum vital justifie l'amertume du citoyen. Le Liban a connu une révolution 12 ans après la seconde guerre mondiale, puis 16 ans après ; depuis 1992 un laps de temps de 28 ans s'est écoulé et les indicateurs tant politiques qu'économiques ne sont pas bons.

Un chantier de politique fiscale plus égalitaire avec des réalisations partielles immédiates, clairement orientées vers l'objectif final, peut seul éteindre la

[23] En 2019 avant l'éclatement de la crise suivie par la pandémie et l'explosion du port, le "cercle vertueux devant ramener au départ la situation ex-ante".
[24] Les estimations à fin 2020 sont de 55%.

mèche qui couve sous les cendres. Il ne suffit pas que leaders et historiens donnent des explications confessionnelles ou de stratégie régionale pour croire que les évènements seraient indépendants de la souffrance du peuple.

'h – Hausse de la Demande de produits locaux.

Alors que la protection réserve une plus grande part à la production nationale sur le marché local, mais en contrepartie menace les accords commerciaux et les avantages que la production libanaise retirait des pays avec qui nous sommes liés par ces accords ; l'amélioration de la productivité augmente la part du marché local attribuée à l'industrie nationale sans réduire les avantages dont elle dispose à l'exportation, bien au contraire.

Ajouter à cela que l'avantage compétitif obtenu, quel que soit le moyen, est loin de se traduire par un impact proportionnel sur le marché, le choix peut se porter sur d'autres facteurs que le prix en dépit de la « théorie des choix rationnels »

A noter que la protection et/ou une subvention peut s'avérer nécessaires pour lutter contre la tendance oligopolistique ou même monopolistique suscitée par les rendements d'échelle croissants qui favorisent la grande entreprise aux dépens des PME, ainsi que les situations de concurrence imparfaite qui limitent la théorie des avantages comparatifs (Krugman : Théorie du commerce international, 1979).

La protection adoptée pour soutenir la concurrence doit être nécessairement limitée dans le temps, et disparaitre dès que les causes qui l'ont suscitée ont disparu, et/ou qu'un nombre suffisant d'entreprises aient atteint leur seuil de productivité optimum.

Une faible protection suffit le plus souvent à rétablir l'équilibre du marché (10% à 15%). Une protection modérée (15% à 25%) pourrait s'avérer nécessaire pour les produits stratégiques. Une forte protection (25% à 40%) devrait toujours être assortie d'un délai limité d'application. Au-delà de 40% la protection n'a pas de justificatif économique, car elle correspond généralement à 100% de la valeur ajoutée dans le pays.

L'adaptation du tarif est une fonction technique et fréquente que doit assumer le Conseil supérieur des douanes ; le Conseil des ministres est un organisme trop lourd pour pouvoir assumer cette responsabilité.

'i – Stabilisation/Amortissement de la Dette publique

Si l'on se pose la question : pourquoi le service de la dette accapare plus de 30% du budget chaque année, alors que la monnaie nationale est indexée au dollar depuis 25 ans ? On ne trouve aucune réponse.

Nous étions pris dans un cercle vicieux où le paradigme de la stabilité justifiait les taux d'intérêt élevés, et les taux d'intérêt élevés justifiaient le service exorbitant de la dette. Une étude d'impact aurait pu démontrer les dégâts collatéraux sur l'investissement et l'emploi.

Nous arrivions après 25 ans de stabilité à cette situation paradoxale où l'Etat émet des euros bonds à 10 ans à 7% alors que les *10Y T. Notes* du Trésor américain étaient émis à 0.8% à la même période. Evidemment le Liban n'est pas les Etats Unis, alors pourquoi le peg au dollar ? Pour réduire le service de la dette il aurait été indispensable qu'une administration indépendante assume la responsabilité et focalise sa gestion sur cet objectif, sans être soumise à d'autres objectifs conflictuels.

Une dette pléthorique s'est formée durant l'absence de budget pendant 12 ans. Elle a servi à couvrir la corruption et la mauvaise gestion tout au long de la période au détriment de l'économie nationale ; alors que l'opinion publique ne se rend compte que du service de la dette, en ignorant l'effet d'éviction du secteur de production (*crowding out)* qu'elle a causé et qui serait sans commune mesure avec les frais annuels qu'elle a occasionné.

Travailler à l'amortissement de la dette consiste d'abord à rationaliser le service de la dette qui ne peut être planifié et exécuté dans les règles de l'art qu'à partir d'une administration dégagée de toute obligation contradictoire, une administration autonome telle que décrite précédemment.

Certains politiques pensent affecter les revenus des hydrocarbures à l'amortissement de la dette ; ceci dans le but de préserver ces revenus d'une éventuelle dilapidation dans le cadre des dépenses de l'Etat, ou en déduction des recettes que l'Etat avait l'habitude de prélever. Je ne crois pas que cela soit un choix judicieux. L'option rationnelle serait plutôt d'introduire les revenus des hydrocarbures dans les recettes du Budget et d'affecter dans le cadre des dépenses le service de la dette et l'amortissement planifié. Les rentrées supplémentaires devraient permettre la création et le maintien permanent des infrastructures ainsi que l'amélioration du filet de protection sociale.

Cela n'exclut pas l'endettement en vue de projets rentables (PPP) dont l'amortissement est assuré par les revenus du projet ; ou d'investissements utiles dont l'amortissement justifie de figurer aux dépenses de l'Etat après

avoir assuré le développement attendu (infrastructures nécessaires au développement inclusif).

La combinaison de ces deux mouvements favorise l'amortissement dynamique de la dette et devient possible avec la gestion d'une autorité autonome de la dette.

'j – Equilibre budgétaire

L'Equilibre budgétaire est indispensable mais doit demeurer un outil efficace de la politique économique. Une certaine souplesse à la fin de la première décennie du siècle a préservé les Etats Unis et l'Europe d'une crise aussi violente qu'en 1929.

Avec la pandémie les budgets ont dérapé partout dans le monde mais ce fut le seul moyen d'assurer la survie des entreprises et le maintien de leur emploi. La stabilisation et la réduction de la dette publique est un problème qui rend l'autorité compétente plus cruciale encore.

C'est une erreur de distinguer le « budget primaire » du budget général, car cela revient à dire que le dérapage dû au service de la dette est tolérable. Ce n'est pas le cas. Les effets pervers sont exactement les mêmes quel que soit l'origine du déficit.

Par contre, si une réduction d'impôts ou un surplus de dépenses s'impose en période de crise, il faut considérer le déficit à moyen terme, par exemple dans un horizon de 5 à 6 ans, au terme desquels l'équilibre se rétablit. La première période qui constate le déficit doit assurer la relance assez rapidement pour que le retour à la normale se fasse dans les meilleures conditions sans résurgence du chômage.

'k – Retour aux valeurs démocratiques

La synergie développée par les initiatives décrites dans la première partie de ce papier réalise dans une large mesure le souhait du citoyen et à ce titre ressemble à un plébiscite de l'opinion publique pour une situation longtemps souhaitée.

Les divers aspects, économique, social, sécuritaire et politique visés par ces initiatives représentent tout à fait les valeurs civiques que le citoyen souhaiterait promouvoir dans le pays.

La corruption est sévèrement punie par la loi libanaise. Il faut stigmatiser plutôt la non application des lois. Avant de multiplier les initiatives et/ou réviser les textes il faut veiller à leur stricte application.

La réforme de la justice devrait adopter parmi ses priorités cet objectif. L'application des lois doit couvrir tous les domaines et non seulement la corruption.

Il est à espérer que cette initiative serait nécessaire et suffisante pour enrayer la corruption. Elle pourrait rentrer immédiatement en application sans attendre de mesures probablement superflues.

'I – La voie du développement inclusif

Jusqu'à présent on a évité de parler de développement pour éviter la confusion avec la réforme qui accorde une place prépondérante au délai et à l'énergie déployée pour accomplir le changement ; alors que le développement obéit à d'autres priorités.

Plusieurs mesures de développement ont été écartées de peur de retarder la réforme, et même de lui faire échec. Pourtant le développement inclusif domine toute l'action, il est à la fois le but ultime et la raison d'être de la réforme.

Annexe 1 : Stabilité de la livre

C'est un paradigme en place depuis un quart de siècle environs. Il a été confronté à dure épreuve depuis l'éclatement de la crise. Les facteurs déterminants, ont été décrits depuis Juin 2018. Les raisons du dérapage sont indiquées – de même que les possibilités d'effondrement ou de sauvetage.

La parité de la monnaie relève de la variation de la productivité du pays par rapport à ses partenaires commerciaux (Mundell-Fleming model) « quand la productivité entre deux partenaires commerciaux diverge, les salaires doivent évoluer plus lentement dans le pays le plus faible ou sa monnaie va baisser et affecter le standard de vie général » A ce propos, Paul Krugman note « ce qui compte est le taux national de croissance de la productivité ; la concurrence internationale est importante mais la productivité du pays n'en dépend nullement » c'est plutôt le contraire. Aussi la monnaie n'est pas à l'abri de la spéculation ; mais une monnaie « crédible » n'est jamais attaquée ; alors qu'une monnaie « non crédible » tombe toujours sous les feux de la spéculation.

Chacune des sources suivantes consolide la parité de la monnaie, mais présente un risque financier supérieur si l'emploi n'est pas conforme à sa destination :

5. Le revenu de **l'exportation**, du tourisme et autres services, est la première source de devises ;
6. Le **transfert des travailleurs**, ainsi que le revenu des **investissements** libanais à l'étranger. Ces revenus sont affectés généralement à la consommation des ménages ;
7. L'**Investissement Direct Etranger**. Les fonds générés par ce type d'investissement font en principe l'objet d'investissement ou de placement qui conserve le capital ;
8. **Les dépôts étrangers**. L'emploi sous forme de crédits doit prendre en considération la durée de placement ;
9. **L'ingénierie financière**. Doit en principe pallier à une situation exceptionnelle, réversible, et de courte durée.

La solidité de la monnaie est fonction de l'équilibre et de la nature du flux de devises vers le pays. La faiblesse de la livre a été causée par l'emploi des dépôts pour stabiliser la monnaie et financer les déficits. L'effondrement a été causé par l'excès de demande de dollars pour financer l'importation.

Annexe 2 : Programme d'application

8. AMELIORER LA PRODUCTIVITE : FUSIONS / ACQUISITIONS :
   11. Exempter de la taxe sur la plus-value les sociétés en fusion ;
   12. Créer un fonds pour le soutien des fusions.

9. CONSOLIDER LA DEMANDE GLOBALE : RESTAURER LA CONFIANCE :
   21. Former une haute commission pour les ressources humaines en charge de rationaliser l'emploi de l'Etat ;
   22. Rassurer les fonctionnaires et autres personnels de l'Etat sur la pérennité de leur emploi ;
   23/71 Accélérer l'application de la loi concernant le fond de retraite ;
   24/72 Etablir l'assurance chômage ;
   25. Compléter le filet de protection sociale malgré la situation économique présente ;
   26. Consacrer 10% du Budget aux dépenses d'investissement malgré la situation économique.

10. PROTEGER LE FLUX DE DEVISES : RATIONALISER LE COMMERCE EXTERIEUR :
    31. Confier au CSD la charge de réduire l'importation de 30% ;
    32. Demander au ministère de l'Industrie de coopérer avec le CSD pour l'établissement d'une politique de protection industrielle ;
    33. Confier à IDAL la charge de développer et contribuer à appliquer une politique d'exportation ;
    34. Geler pour 3 ans les accords commerciaux dont le déficit dépasse les 40%.

11. POLITIQUE FISCALE : REDUIRE LES INEGALITES DE REVENUS :
    41. Geler toute hausse d'impôt ; restaurer la taxe progressive sur les revenus ;
    42. LL – adopter un *Crawling Peg* – commencer par un cours réaliste – Cf. BBC (John Williamson) ;
    43. Eurobonds – régulariser la situation conformément aux possibilités du programme de relance – charger l'Administration de la dette de l'exécution ;
    44. Subvention des denrées de base – remplacer par un support direct des économiquement faibles.

12. Dette publique : Etablir une administration autonome :
    51. Réduire la dette à 100% du PIB projeté et 70% endéans 3 ans ;
    52. Explorer les possibilités d'obtenir une garantie au lieu d'un financement international ;
    53. Travailler à améliorer la notation de la dette souveraine du Liban et planifier un amortissement régulier ;
    54. A long terme, gérer la dette, réduire le poids de son service afin de l'utiliser en tant qu'instrument de stabilisation de l'économie.

10. Indépendance de la justice : restaurer la confiance de l'investisseur :
    60. Adopter le projet du Club des magistrats.

11. Contrat social : Filet de sécurité sociale :
    71. Démarrer le fonds de retraite et résoudre le problème né de l'effondrement de l'indemnité de fin de service ;
    72. Etablir l'assurance chômage ;
    73. Créer un fond de solidarité « le revenu citoyen »
    74. Moderniser le CNSS et adapter sur internet ses relations avec les hôpitaux, les pharmacies et les assurés.

PS. Il n'a pas été question des dépôts bancaires ni de la restructuration des banques ; 6 mois après l'application de ce programme la restructuration des banques et la mobilisation des dépôts pourraient se faire dans de bien meilleures conditions que celles que l'on peut envisager aujourd'hui.